

عنوان البحث

**العوامل المتعلقة بقانون ضريبة الدخل رقم (34) لسنة 2014 ودورها في التحصيلات الضريبية
دراسة تطبيقية على شركات المساهمة الصناعية الأردنية**

أحمد محمد عرفة¹

¹ جامعة الاسراء، الأردن

أشرف عليها

هيثم إدريس المبيضين

تاريخ القبول: 2021/05/26م

تاريخ النشر: 2021/06/01م

المستخلص

هَدَفَتْ هَذِهِ الدِّرَاسَةُ لِلتَّعَرُّفِ عَلَى العَوَامِلِ المَتَعَلِّقَةِ بقَانُونِ ضَرِيبَةِ الدَّخْلِ رَقْمِ 34 لِسَنَةِ (2014) وَدَوْرَهَا فِي التَّحْصِيلَاتِ الضَّرِيبِيَّةِ، وَالتَّحْقِيقِ أَهْدَافِ الدِّرَاسَةِ اعْتَمَدَتِ الدِّرَاسَةُ المَنْهَجَ الوَصْفِيَّ وَالاسْتِدْلَالِيَّ، حَيْثُ قَامَ البَاحِثُ بِنِيبَاءِ اسْتِثْبَانٍ خَاصٍّ بِالدِّرَاسَةِ، وَتكوُنِ مَجْتَمَعِ الدِّرَاسَةِ مِنْ جَمِيعِ المَدَقِّقِينَ الضَّرِيبِيِّينَ، وَمَدَقِّقِي الحِسَابَاتِ وَالمَفْوضِينَ الضَّرِيبِيِّينَ، فِي حِينِ بَلَغَ عِدَدُ أَفْرَادِ عَيِّنَةِ الدِّرَاسَةِ (160) مَدَقِّقًا وَمَفْوضًا، تَمَّ اخْتِيَارُهُمْ بِطَرِيقَةِ عَشْوَانِيَّةٍ، وَخَلَّصَتِ الدِّرَاسَةُ إِلَى أَنَّ المُنَوَّسَطَ الحِسَابِيَّ الكُلِّيَّ لِلْمَقْيَاسِ العَامِّ جَاءَ بِدَرَجَةِ مُنَوَّسَطَةٍ، وَاحْتَلَّ بُعْدُ (التَّدْقِيقِ الضَّرِيبِيِّ وَأَثَرِهِ عَلَى التَّحْصِيلِ الضَّرِيبِيِّ) المَرْتَبَةَ الأُولَى بِدَرَجَةِ مُنَوَّسَطَةٍ، فِي حِينِ جَاءَ بُعْدُ (المُحَقَّرَاتِ الضَّرِيبِيَّةِ وَأَثَرِهَا عَلَى التَّحْصِيلِ الضَّرِيبِيِّ) فِي المَرْتَبَةِ الأَخِيرَةِ وَبَدَرَجَةِ مُنَوَّسَطَةٍ، كَمَا أَشَارَتِ النُّتَاجُ إِلَى وُجُودِ أَثَرٍ ذِي دَلَالَةٍ إِحْصَائِيَّةٍ لِكُلِّ مِنْ التَّشْرِيعَاتِ الضَّرِيبِيَّةِ وَالتَّدْقِيقِ الضَّرِيبِيِّ وَالمُحَقَّرَاتِ الضَّرِيبِيَّةِ بِمَوْجِبِ قَانُونِ ضَرِيبَةِ الدَّخْلِ رَقْمِ (34) لِعَامِ (2014) عَلَى التَّحْصِيلِ الضَّرِيبِيِّ. وَقَدْ أَوْصَتِ الدِّرَاسَةُ بِضَرُورَةِ نَشْرِ الوَعْيِ الضَّرِيبِيِّ بَيْنَ المُواطِنِينَ وَتَنَمِيَّتِهِ، وَالارتِقَاءِ بِمُسْتَوَى الخَدَمَاتِ الضَّرِيبِيَّةِ لِلوُصُولِ إِلَى خَدَمَاتٍ ضَرِيبِيَّةٍ تَتَمَتَّعُ بِدَرَجَةِ عَالِيَةٍ مِنَ الجُودَةِ، تَعْتَمِدُ عَلَى العَدَالَةِ وَالشَّفَافِيَّةِ وَتَطْوِيرِ الخَدَمَاتِ الضَّرِيبِيَّةِ وَتَبْسِيطِهَا وَتَجْدِيدِهَا بِاسْتِمْرَارٍ

الكلمات المفتاحية: التَّشْرِيعَاتِ الضَّرِيبِيَّةِ، التَّدْقِيقِ الضَّرِيبِيِّ، المُحَقَّرَاتِ الضَّرِيبِيَّةِ، التَّحْصِيلِ الضَّرِيبِيِّ

RESEARCH ARTICLE

RELATED FACTORS OF INCOME TAX LAW NO. 34 FOR THE YEAR 2014 AND ITS ROLE IN TAXATION COLLECTIONS
(Applied Study on Jordanian Shareholding Industrial Companies)Ahmed Mohammed Arafa¹¹ Isra University

Published at 01/06/2021

Accepted at 26/05/2021

Abstract

This study aimed to identify factors related to tax law income No. 34 of the year (2014), and its role in tax collections, and to achieve the study objectives, the study adopted the descriptive and inferential, where the researcher built a special study questionnaire. The Study population included of all auditors of taxation, the auditors and the Commissioners of taxation, while the number of study sample members (160) auditors and commissioners, were randomly selected, and the study concluded that the arithmetic average of the total general of the scale was moderately, and occupied after (the tax audit and its impact on tax collection) ranked first medium degree, while The dimension of (tax incentives and their impact on tax collection) came in the last ranks and with a medium degree, as indicated by the results of the results. And tax audit and tax incentives under the Income Tax Law No. 34 for the year (2014) and its amendments on tax collection. The study recommended the need to raise awareness among citizens tax and development, and raise the level of tax services to gain access to tax services enjoy a high degree of quality, based on justice, transparency and the development of tax services, streamlining and renewing continuously.

Key Words: Tax legislation, tax audit, tax incentives, tax collection

(1-1) مقدّمة الدّراسة

يُعتبرُ التّحصيل الضّريبيُّ أحد أهمّ الطّرق المستخدمة منذ عصور، والتي تساهم بدورها في تغطية نفقات الدّولة المختلفة التي تقوم الدّولة بتمويلها والمحافظة على ديمومتها، وتحقيق بعض الأهداف الاقتصاديّة والاجتماعيّة التي تسعى الدّولة إلى الوصول إليها؛ وذلك لتجسيد التّكافل الاجتماعيّ بين أفراد المجتمع على مختلف الطّبقات، فقيرةً كانت أم وُسطى أم غنية، حيث إنّ الضّريبة لا تتوقّف عند حدودها وبُعدها الماليّ المتمثّل بتوزيع الأعباء الماليّة اللّازمة للإففاق العامّ بين أفراد المجتمع؛ وذلك لتأمين الحاجات العامّة التّقليديّة العاديّة لأبناء المجتمع (العطوط، 2018).

ووفقاً للموقع الإلكترونيّ التّابع لدائرة ضريبة الدّخل والمبيعات (2020)، ونظراً لأهميّة قانون ضريبة الدّخل الأردنيّ وتأثيره المباشر على فئات كثيرة من أفراد المجتمع، وفي ظلّ سعيّ الدّولة إلى تحقيق أهداف الضّريبة الرّئيسيّة المتمثّلة بوفرة الحصيلة، والعدالة الضّريبية، والتّخلّص؛ لتحقيق أهداف اجتماعيّة واقتصاديّة، وعدم لجوء الشّركات إلى التّهرب من دفع الضّرائب، وإعادة توزيع الثّروة وتوجيه الاستثمار وغيرها من الأهداف. فقد سعت الحكومة إلى إصدار مجموعة من القوانين التي تهدف من خلالها إلى تنفيذ برامج التّصحيح الاقتصاديّ، وأهمّها قانون ضريبة الدّخل، وقد تمّ عرض قانون ضريبة الدّخل على مجلس النّواب لأكثر من مرّة؛ لإقراره كقانون دائم، ففشلت في تحقيق الهدف؛ نتيجة لتضارب الآراء والمصالح، وتأثير القوى الاقتصاديّة المختلفة المؤثّرة في صنع القرار. وعليه فقد قامت الحكومة بإصدار القانون بشكل قانون مؤقت تحت الرّقم (28) لسنة 2009، ومن تمّ قامت بإصدار قانون دائم تحت الرّقم (34) لسنة (2014).

هذا وتعتبرُ ضريبة الدّخل من أقدم أشكال الضّرائب التي فُرِضت على المواطنين من قِبَل الدّول، وبشكل متزامن مع تطوّر الحضارات وحاجاتها إلى توفير الأمن والبنى التّحتيّة؛ ممّا أدّى إلى قيام الدّولة وفرض سيادة القانون، الذي جاء في مضمونه فرض الضّريبة وتحصيلها بعدّة طرق، حيث تختار كلّ دولة الطّريقة المناسبة في كفيّة وآليّة التّحصيل، وبما يتناسب مع ظروفها، وخاصّة عندما يتمّ التّعديل على التّشريعات الضّريبية لديها، وتفرض ضريبة الدّخل على أرباح الخاضعين لقانون ضريبة الدّخل من خلال استثماراتهم (شيهب والرزيق، 2018).

إلا أنّ الكثير من أبناء المجتمع يعتقدون أنّ الهدف الوحيد من وراء فرض الضّريبة، هو جباية الأموال لصالح خزينة الدّولة، وأنّ هذه الجباية تكون من المواطنين لغايات تمويل نفقات الدّولة الجارية منها أو الرّأسماليّة، إلا أنّ هذا ليس هو الهدف الوحيد والمباشر للضّريبة، بل هناك أهداف أخرى لفرض الضّريبة، يمكن أن تكون ذات أهميّة بالغه، وينعكس أثرها بشكل مباشر وإيجابيّ على المواطنين، إذا تمّ استغلال فرض الضّريبة بشكل فعّال على المكلفين الخاضعين لها من أشخاص طبيعيين أو أشخاص اعتباريين، ومُراعاة الدّولة للقدرة على تحمّل العبء الضّريبيّ للمكلفين.

ويرى الباحث أن قانون ضريبة الدخل من أهم القوانين التي تمس حياة المواطنين وتؤدي دوراً مهماً في إيرادات الدولة الضريبية، ونظراً للتشريعات الضريبية الجديدة أبرزها قانون ضريبة الدخل رقم (34) لعام (2014) الذي أثر على النظم الضريبية في الأردن والذي بدوره أثر على نسب الإيرادات الضريبية في الأردن، لذلك جاءت لدراسة الحالية للتركيز على هذا القانون ودورها في التحصيلات الضريبية.

(2-1) مشكلة الدّراسة:

ألقت تداعيات الأزمة الاقتصاديّة العالميّة، وتراكم مديونيّات الدّول بتقلها على ميزانيّات الدّول بشكل عامّ، وعلى الدّولة الأردنيّة بشكل خاصّ، الأمر الذي استوجب إحداث تغيّرات أساسيّة في توجيه الضّريبة في الأنظمة الضّريبية، من أبرزها قانون ضريبة الدّخل رقم (34) لعام 2014، واختلاف التّشريعات الضّريبية، فقد وردت في العديد من النّصوص والموادّ بعض الأسس والبيانات التي نتجت جرّاء التّعديلات المتكرّرة على القانون، ممّا أثر على إيرادات الدّولة من التّحصيل الضّريبيّ بين ما هو مُعلن من قِبَل المُكلف، وبين الرّبح الضّريبيّ المعدّل، ممّا يؤثر على إيرادات الخزينة الواجبة من الضّريبة، الأمر الذي يستدعي دراسة القوانين الضّريبية المُقرّرة حديثاً، ومدى تأثيرها على التّحصيل الضّريبيّ للدّولة، ومنها قانون ضريبة الدّخل رقم (34) لسنة (2014) للوقوف على الآثار الإيجابية لها، وتعديل ما يلزم لتحقيق الأهداف المرجّوة؛ لذا يمكن طرح مشكلة الدّراسة بالسؤال الرّئيسيّ الآتي:

" ما دور العوامل المتعلقة بقانون ضريبة الدخل رقم 34 لسنة (2014) في التحصيلات الضريبية؟"

ويتفرع من هذا السؤال مجموعة من الأسئلة يمكن بيانها فيما يلي:

1. هل يوجد دور التدقيق الضريبي وفقاً لقانون ضريبة الدخل رقم 34 لسنة (2014) على التحصيلات الضريبية؟
2. هل يوجد دور للتشريعات الضريبية وفقاً لقانون ضريبة الدخل رقم 34 لسنة (2014) على التحصيلات الضريبية؟
3. هل يوجد دور للمحفزات الضريبية وفقاً لقانون ضريبة الدخل رقم 34 لسنة (2014) على التحصيلات الضريبية؟
4. هل يوجد للعوامل المتعلقة بقانون الضريبة الدخل (التشريعات الضريبية، التدقيق الضريبي، المحفزات الضريبية) في التحصيلات الضريبية؟

(3-1) أهمية الدراسة:

• الأهمية العلمية:

تتبع أهمية هذه الدراسة كونها تتناول موضوع طرق التدقيق الضريبي وفقاً لقانون ضريبة الدخل رقم 34، والتحصيل الضريبي للشركات الصناعية الأردنية، الأمر الذي يزود المكتبات العلمية بشكل عام، والمحاسبية منها بشكل خاص بدراسة حديثة تناولت العوامل المؤثرة على قانون ضريبة الدخل رقم (34) لسنة (2014) وتحديد آثاره على إيرادات الدولة؛ مما يشكل مرجعاً مهماً للباحثين في مجال الضريبة والمحاسبة.

• الأهمية العملية:

تزود الدراسات الحالية أصحاب القرار ومشري القوانين الضريبية، بدراسة مهمة من شأنها المساهمة في عمليات اتخاذ القرار، وبشكل يساهم في تعزيز التحصيل الضريبي، وتحديد أثر قانون ضريبة الدخل رقم (34) لسنة (2014) إلى جانب الوقوف على جوانب الضعف فيها، والسعي نحو تقديم المقترحات التي من شأنها تصحيح جوانب الخلل فيه.

(4-1) أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الحالية إلى تحقيق الأهداف الرئيسية الآتية:

1. الكشف عن دور العوامل المتعلقة بقانون ضريبة الدخل رقم 34 لسنة (2014) ودورها في التحصيلات الضريبية للشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان.
2. تحديد دور التدقيق الضريبي وفقاً لقانون ضريبة الدخل رقم 34 لسنة (2014) في التحصيلات الضريبية.
3. تحديد دور التشريعات الضريبية وفقاً لقانون ضريبة الدخل رقم 34 لسنة (2014) في التحصيلات الضريبية.
4. تحديد دور المحفزات الضريبية وفقاً لقانون ضريبة الدخل رقم 34 لسنة (2014) في التحصيلات الضريبية للشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان.

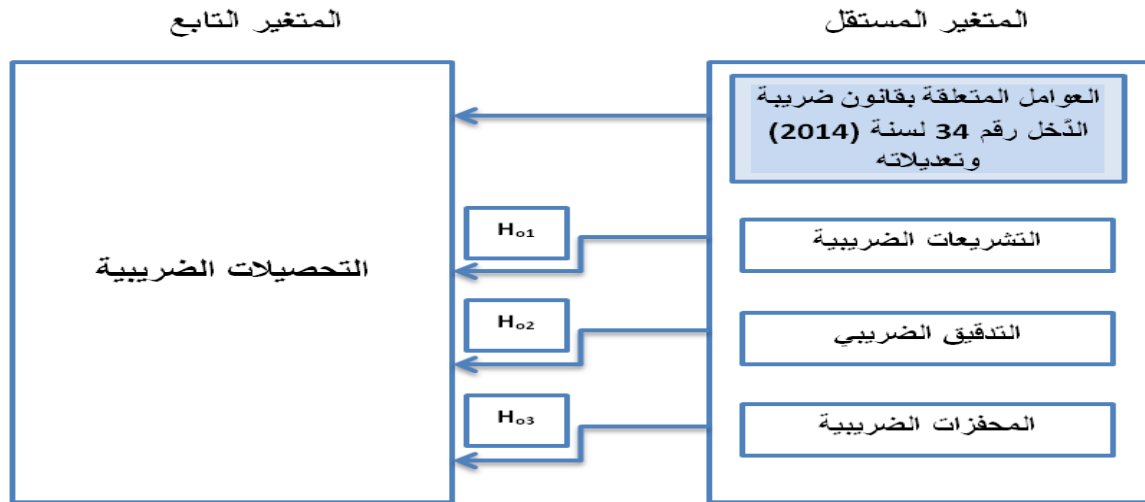
(5-1) فرضيات الدراسة:

تسعى الدراسة الحالية إلى اختبار الفرضيات الرئيسية الآتية لتحقيق أهداف الدراسة:

- $H0_1$: لا يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للتشريعات الضريبية بموجب قانون ضريبة الدخل رقم 2014/34 في التحصيل الضريبي.
- $H0_2$: لا يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للتدقيق الضريبي بموجب قانون ضريبة الدخل رقم 2014/34 في التحصيل الضريبي.
- $H0_3$: لا يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للمحفزات الضريبية بموجب قانون ضريبة الدخل رقم 2014/34 في التحصيل الضريبي.

(6-1) نموذج الدراسة:

يوضح الشكل التوضيحي الآتي مخطط الدراسة الحالية:



الرسم التوضيحي 1: مخطط الدراسة

(7-1) حدود الدراسة:

- الحدود الموضوعية: اقتصرت الدراسة الحالية على قانون ضريبة الدخل رقم (34) لعام (2014) مع المتحصلات الضريبية.
- الحدود الزمانية: طبقت الدراسة الحالية في الفصل الدراسي الأول من العام الدراسي 2021/2020.
- الحدود المكانية: اقتصرت الدراسة الحالية على الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة:

مفهوم الضريبة وخصائصها:

شاع استخدام مفهوم الضريبة منذ اقدم الأزمنة والعصور، إلا أنها تطورت مع مرور الوقت، لتصل إلى ما هي عليه الآن، ومع تطور مفهوم الضريبة، وكثرة التعاريف، إلا أن مضمون هذه التعاريف واحد، على الرغم من تعدد الأهداف الضريبية، ويشير مفهوم الضريبة إلى "فريضة نقدية إجبارية، يتم فرضها من قبل السلطات العامة على أفراد المجتمع من الدولة، وإحدى مؤسساتها المحلية والقومية، وتساهم في مشاركة أفراد المجتمع في تحمل التكاليف العامة والأعباء دون الحصول على أي منفعة أو مقابل" (عبدالرحمن وعبد، 2016: 29).

حديثاً أصبحت الضريبة في مقدمة مصادر الإيرادات العامة للدولة، لا سيما الدول التي تنفق للثروات الطبيعية، إذ نجدها تتوسع في فرض الضرائب وسن التشريعات اللازمة لتنظيمها وتحديد مصادرها وآلية جمعها، مع تشديد العقوبات نتيجة الامتناع عن دفعها أو التهرب عنها. فضلاً عن ذلك، لا يمكن لدافع الضريبة استردادها إلا في حالات استثنائية، إذ إن الضريبة لا تورث التزاماً من قبل الدولة نتيجة دفع المكلفين لها (القاعدة، 2016: 131-133).

وتُعرف الضريبة على أنها اقتطاع مالي يُلزم به الأفراد لدفعه إلى الدولة للمساهمة في الأعباء والتكاليف العامة لها، كما تشكل الضريبة إحدى موارد الدولة التي تزود خزنتها بالإيرادات؛ بغية تمويل مشاريع الدولة التنموية (احمد واخرون، 2019: 54).

وأشارت دراسة (الوادية، 2018: 17) إلى أن الضريبة ما هي إلا استقطاع نقدي إجباري تفرضه السلطات على الأفراد الاعتباريين والطبيعيين دون أي مقابل، وتبعاً لقدراتهم التكليفية؛ ثمناً لتخضّر المجتمع وتغطية أعباء الدولة وتحقيق أهدافها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. من ناحية أخرى، يؤدي فرض الحكومة للضرائب إلى إلقاء مسؤوليات كبيرة على عاتق الحكومة للتهوض الاقتصادي وتحقيق أهداف الدول، كنزوع الدخل وتخفيض مستوى الممارسات الاحتكارية.

وتعرف الضريبة من وجهة نظر الباحث على أنها رسوم غير طوعية يتم فرضها على الأفراد والشركات من قبل جهات حكومية سواء اكانت وطنية أو محلية أو اقليمية من اجل تمويل الأنشطة والمشاريع الحكومية.

ويعُدُّ الدستور أهمَّ مصدر لقانون الضرائب الأردني؛ إذ حدّد الدستور الأردني المبادئ الضريبية العامة التي يجب إتباعها، بطريقة تشبه -على سبيل المثال- نظام الضرائب الأمريكي، إلّا أنّ نظام الضرائب الأردني يتسم بالمرونة، بينما لا يحدّد الدستور الأردني جميع الضرائب التي يجوز فرضها، بل يفرض مبادئ عامة للضرائب، وبالتالي تتمتع الحكومة بمزيد من الحرية في سنّ القوانين التشريعية الخاصة بفرض الضرائب (Abdallah, 2017).

أهميّة ضريبة الدخل:

يصاحب فرض ضريبة الدخل في أيّ مجتمع بالعديد من التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية على المجتمع، إذ تفرض هذه الضريبة على الأشخاص المعنويين والطبيعيين، الأمر الذي يعني أنّ الزيادة في هذه الضريبة أو النقصان سينعكس على المكلفين بدفعها؛ لذا يمكن تلخيص أهميّة ضريبة الدخل، كما يلي (الظاهر وآخرون، 2020: 71):

1. تؤثر ضريبة الدخل بصورة كبيرة ومباشرة على أنماط الاستهلاك لدى أفراد المجتمع، إذ إنّ جزءاً من دخل الفرد يُخصّص للاستهلاك، ممّا يعني أنّ فرض ضريبة الدخل سينعكس على طريقة استهلاك الفرد للخدمات والسلع، فضلاً عن ذلك، فإنّ حجم تأثر الدخل بهذه الضريبة يعتمد على مقدار هذا الدخل، فالدخل المرتفع للفرد يترتب عليه عدم تأثر نمط استهلاكه بشكل كبير، كما يتأثر به أصحاب الدخل المتدني.

2. تؤثر ضريبة الدخل بشكل كبير على الاستثمار من ناحية التشجيع على الاستثمار أو عدم التشجيع، ويتم ذلك عن طريق نظام التخفيض في معدلات ضريبة الدخل ونظام الإعفاءات الضريبية، الأمر الذي يترتب عليه خلق مناخ استثماري الأمر الذي ينعكس على دفع عجلة الاقتصاد؛ فيزيد من مستوى الرفاهية الاقتصادية في المجتمع.

3. تؤثر ضريبة الدخل على الجانب الاجتماعي، إذ تُعرّف بأنّها من أهم إيرادات الدولة التي توظّفها في مواجهة نفقاتها، ومن أهم هذه النفقات: الخدمات الاجتماعية، كبناء المستشفيات والمدارس وتقديم المساعدات الإنسانية.

4. تلعب ضريبة الدخل دوراً حاسماً في الأردن؛ لأنها تمدّ الخزينة بما يقرب من أربعين في المائة من إجمالي إيراداتها (Alam et al, 2017).

5. يمكن استخدام ضريبة الدخل لضمان استقرار الأسعار، وهو هدفٌ ضريبيّ قصير المدى، إذ تُعتبر الضرائب وسيلة فعّالة للسيطرة على التضخم (Arnold et al, 2019).

علاوة على ذلك، فقد أولت كافة الأنظمة الضريبية اهتماماً كبيراً بضريبة الدخل؛ لما لها من انعكاسات إيجابية على المجتمع بأكمله، والذي يمكن تلخيصه كما يلي (أغا، 2019: 44):

- وفرة الحصيلة: إذ تُعتبر ضريبة الدخل إحدى مصادر تمويل نفقات الدولة، فنمو المجتمع وتوسُّعه يتطلب تنفيذ العديد من المشاريع، كمشاريع الصحة والتعليم، الأمر الذي يُبرز أهميّة ضريبة الدخل، ويستوجب زيادة نسبته أو توسيع نطاقه بزيادة الأعباء المالية للدولة.

- استقرار مستويات الأسعار: تساهم ضريبة الدخل باستقرار مستويات الأسعار، إذ إنّ زيادة الطلب من إحدى أسباب رفع الأسعار؛ ممّا يتسبب بحدوث تضخم بالأسعار، يستوجب فرض الدولة للضرائب وزيادة نسبتها، فينتج عنه خفض الطلب وامتصاص القوة الشرائية وتوازن الأسعار وثباتها.

- تحقيق التوظيف الكامل والنمو الاقتصادي: تزيد ضريبة الدخل من قدرة الدولة على التحكم بمعدلات التوظيف، فزيادة إنفاق الدولة تؤدي إلى زيادة الطلب؛ ممّا يتسبب بتحريك عجلة الاقتصاد إزاء التوظيف الكامل لأدوات الإنتاج. من ناحية أخرى، يمكن للدولة خفض ضريبة الدخل، فيترتب عليه زيادة الدخل المتوفّر للإنفاق وزيادة الطلب، وبالتالي تزيد مستويات التوظيف فتحقق معدلات نمو مرتفعة.

- إعادة توزيع الثروة: تزداد الأعباء الضريبية على أصحاب الدخل المرتفع، بينما تتخفف على أصحاب الدخل المنخفض من خلال الضريبة التصاعدية، الأمر الذي يقلص من الفوارق بين أفراد المجتمع، فيقلل ذلك من الظواهر الاجتماعية غير المرغوب فيها.

• تحقيق التنمية الاقتصادية: نظراً لدور ضريبة الدخل في التحكم بمعدلات الاستثمار عن طريق الإعفاءات الضريبية، مما يتيح مناخاً استثمارياً يحرك عجلة الاقتصاد، ويحقق الرفاهية للمجتمع.

من ناحية أخرى، من الممكن القول إن ضريبة الدخل تسعى لتحقيق ثلاثة أهداف رئيسية، وهي: اقتصادية لتشجيع الاستثمار ودعم الاقتصاد. وتمويلية لخزينة الدولة. واجتماعية لتحقيق العدالة في توزيع الدخل، ودفع حصة مقبولة من الدخل للدولة (عبد الدائم، 2018).

وفي الأردن، تم توسيع نظام ضريبة الدخل، ليس فقط لتحقيق الأهداف المالية، ولكنه أيضاً يحقق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، إذ إن الضرائب في الأردن هي أدوات مالية تستخدمها الحكومة لتحفيز الاقتصاد الوطني، وتشجيع الاستثمار في المشاريع المستدامة، والسيطرة على استهلاك السلع والخدمات، ومعالجة التفاوت في الدخل بين الأفراد، كما أعطت الحكومة الأردنية أولوية قصوى لإصلاح النظام الضريبي لتحقيق التكامل والشمولية في الضرائب المباشرة وغير المباشرة، وتحقيق المساواة الضريبية (Alasfour, 2019).

وعلى الرغم من أهمية ضريبة الدخل، فإنه يُنظر إلى ضرائب الدخل عموماً على أنها غير عادلة ومرتبعة للغاية، إذ يدفع المواطنون الأردنيون أكثر من ربع دخولهم السنوية كضرائب ورسوم، ونظراً لكون ضريبة الدخل تُفرض على الدخل المكتسب للشخص، يُنظر إلى دفع ضريبة الدخل على أنه خسارة لحق مكتسب، إذ يشعر دافع الضرائب أن الحكومة تأخذ جزءاً من دخله، فكلما زاد الأموال التي يكسبها، زادت ضريبة الدخل التي يتعين عليه دفعها (Alshir'ah et al, 2016).

ويرى الباحث بان الإيرادات الضريبية من اهم مصادر خزينة الدولة التي يمكن استخدامها في تنفيذ مشاريع الدولة وضمان إعادة توزيع الدخل وتحقيق الاستقرار الوظيفي، الأمر الذي يساهم في تحقيق النفاوت في توزيع الثروات والدخل بين الأفراد. كمل تساهم السياسات الضريبية في دعم الإنفاق الحكومي وإدارة الديون والحفاظ على استقرار الأسعار ومعدلات التوظيف.

خصائص ضريبة الدخل:

تتصف ضريبة الدخل بالعديد من الخصائص التي تميزها عن الضرائب الأخرى، وذلك تبعاً لما ورد في قوانين ضريبة الدخل المتتالية، إلا أنها أجمعت على الخصائص الآتية (صبري، 2015: 244-245):

- تُعد ضريبة الدخل ضريبة شخصية تأخذ بعين الاعتبار حالة المكلف وظروفه الاجتماعية والشخصية، وذلك عن طريق احتساب السّماح المتعلق بالحد الأدنى للعبء العائلي أو المعيشة التي يتحملها المكلف عن أفراد أسرته بشكل مباشر.
- تُعتبر ضريبة الدخل ضريبة تصاعديّة، أي أنها تزداد بزيادة الدخل الخاضع لها، مما يعني أن هناك علاقة طردية بينهما.
- يتم احتساب ضريبة الدخل عن دخلة الناتج عن سنه مالية، تبعاً لمقياس الضريبة، مما يعني أنها ضريبة سنوية، وتعتبر السنة المالية عن (12) شهراً، كما ينشأ الحق بالضريبة عند انتهاء السنة المالية للنشاط الذي يمارسه المكلف، ويحقق من خلاله الدخل الخاضع للضريبة.

- يتم فرض الضريبة على الدخل الصافي بعد اقتطاع التكاليف التي يتحملها المكلف تطبيقاً لمبدأ العدالة الضريبية.

وقد أشارت دراسة (صبري، 2017: 341-342) إلى خصائص ضريبة الدخل الآتية:

- تعتمد ضريبة الدخل إقليمية الضريبة، والتي تعني خضوع الدخل التي تنأتى في المملكة الأردنية الهاشمية لضريبة الدخل بصرف النظر عن جنسية مالكيها ومكان الوفاة.
- تشمل ضريبة الدخل دخل العمل ورأس المال، إذ إن مصادر الدخل تتباين، فبعضها يعود إلى العمل في الأجور والرواتب، وبعضها الآخر يعود إلى رأس المال كالدخل العائد إلى تأجير العقارات الموجودة بالمملكة، ويرجع بعضها الآخر إلى الدخل المختلط من رأس المال والعمل كالأرباح الصناعية والتجارية.
- اعتمدت ضريبة الدخل على أساس الفصل في الحساب الضريبي، إذ شرع القانون الأردني مبدأ الفصل بين الذمة المالية للزوج عن زوجته، مع السّماح بتقديم الإقرار المشترك.

ويرى الباحث بان ضريبة الدخل لكي تحقق الأهداف التي وضعت من أجلها لا بد أن تتسم بجملة من الخصائص التي تجعل الجهات المكلفة بها على استعداد للوفاء بها من ابرزها: أن تكون عادلة وان تتسم بالبساطة والكفاية والشفافية فضلا عن السهولة الإدارية.

طرق التدقيق الضريبي وفقاً لقانون ضريبة الدخل رقم (34) لسنة (2014).

جاء قانون ضريبة الدخل رقم (34) لسنة (2014) لإلغاء قوانين الضرائب السابقة، بما فيها قانون ضريبة الدخل رقم (28) لسنة (2009)، وحمل هذا القانون في طياته العديد من التعديلات، يمكن تلخيصها فيما يلي (المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني، 2016):

1. اعتماد مبدأ الضريبة التصاعدية على الأفراد الطبيعيين وإضافة شريحة جديدة تشكل ما نسبته 20% على كل دينار على المبالغ التي تزيد على (20000) دينار.
2. أبقى هذا القانون نسبة الضريبة على القطاع الصناعي 14%، لكنه رفع نسبة الضريبة على بقية الأشخاص الاعتباريين كالقطاع التجاري من 14% إلى 20%.
3. رفع هذا القانون نسبة الضريبة على البنوك لتبلغ 35% إذ كانت تبلغ 30% وفقاً للقانون السابق.
4. أبقى هذا القانون ضريبة الدخل على شركات التأمين والاتصالات، وأعاد الشركات المالية والتأمين والوساطة المالية والأشخاص الاعتباريين الممارسين لأنشطة التأجير التمويلي بنسبة 24%، وقام هذا القانون بإدخال شركات التأمين وشركات توزيع الكهرباء وتوليدها، فزاد نسبة الضريبة من 14% إلى 24%.
5. تخلّل هذا القانون بعض نقاط الضعف كتفضيل بعض القطاعات الاقتصادية عن طريق نسب الضريبة المفروضة عليها أو عن طريق الحوافز الضريبية والإعفاءات الممنوحة لبعض القطاعات، وزيادة العبء الضريبي على قطاعات أخرى، إذ تتراوح نسبة الضريبة المفروضة بين 14% إلى 35%.

أولاً: التدقيق الضريبي:

يشير مفهوم التدقيق الضريبي إلى عملية البحث والتحقق في السجلات المحاسبية وفحص مختلف الأدلة الداعمة للبيانات المالية من خلال تقييم الرقابة الداخلية للمؤسسة وفهمها، وفحص المستندات والوثائق، والتأكد من إعداد البيانات تبعاً للمبادئ المحاسبية المقبولة، كما يُعرف بأنه عملية فحص القوائم المالية والتي عادة ما تكون قائمة المركز المالي وقائمة الدخل وإجراء انتقادات للسجلات والدفاتر وأنظمة الرقابة الداخلية، والتأكد من أرصدة بنود قائمة المركز المالي وقائمة الدخل وبناء الأدلة الكافية والمناسبة للتعبير عن الرأي المحايد الفني حول صدق هذه القوائم وسلامتها (كمال وشياع، 2016: 131-132).

تُعرف عملية التدقيق الضريبي على أنها: عملية فحص المعلومات وتقييمها، تلك المعلومات المذكورة في تصريحات المكلفين بالضريبة، وجميع الوثائق والسجلات؛ بغية التأكد من صحة هذه المعلومات وموثوقيتها. علاوة على ذلك، يخضع لعملية التدقيق الضريبي جميع المكلفين سواءً أكانوا أشخاصاً معنويين أم طبيعيين، كما تشمل جميع الضرائب والرسوم (شيخ، 2019: 24).

تنبع أهمية التدقيق الضريبي من كونها استراتيجية فعالة في الامتثال الضريبي من قبل الأفراد الخاضعين للضريبة، إذ يشمل تقديم الإقرارات الضريبية، ودفع ما يُستحق من ضرائب في مواعيدها القانونية، وتحقيق الواقعة المسببة للضريبة من ناحية، ومن التحقق من الدفاتر والوثائق المحاسبية والضريبية للأفراد بناءً على التعليمات والقوانين الضريبية من ناحية أخرى، ويهدف التدقيق الضريبي إلى تحقيق ذلك عن طريق إبلاغ المكلفين عن مخاطر عدم دفع الضريبة، إلى جانب بناء الثقة بالمجتمع عن طريق الكشف عن التجاوزات المخالفة لقانون الضريبة. علاوة على ذلك، تتضح أهمية التدقيق الضريبي من خلال الوصول إلى النتائج الدقيقة والواقعية ومن ثمّ يتحدّد الربح الضريبي الفعلي من خلال التأكد من صحة دفاتر المكلفين لضمان خلوها من حالات الغش والتهرب الضريبي، ممّا يعني أنّ التدقيق الضريبي يساهم بشكل كبير في مكافحة التهرب والتقليل منه (كمال وشياع، 2016: 132-133).

من ناحية أخرى، تسعى عملية التدقيق الضريبي إلى التأكد من مطابقة كافة التصرفات المالية للمكلفين والقوانين والأنظمة، كما تسعى إلى تحديد الانحرافات وكشف الأخطاء، بالتالي تتخذ القرارات المناسبة لمواجهتها، فضلاً عن التنبيه إلى أوجه الخلل في التشريعات المعمول بها، ومساعدة الجهات المختصة على تصحيحها. إلى جانب ذلك، تتيح عملية التدقيق الضريبي الحفاظ على الأموال العامة من السرقة والتلاعب، ممّا يزيد من الأموال التي تزود بها خزينة الدولة، الأمر الذي ينعكس على تحقيق مستوى

رفاهية اقتصادية للمجتمع، كما تساهم في إعداد بعض الإحصائيات المهمة كنسب التهرب الضريبي، وبالتالي تساهم في تحقيق مبدأ العدالة بين المكلفين، وخلق حالة من المنافسة النزيهة بين الشركات والأشخاص، وتجسيد مبدأ التضامن الوطني عن طريق منع التخصيص أو الإهمال في قيام المكلف بواجباته تجاه مجتمعه (جغام، 2020).

ويعرف التدقيق الضريبي من وجهة نظر الباحث على أنها هي عملية فحص ومراجعة دائرة الضرائب لإقرار الضريبي الذي يعلنه دافعو الضرائب على النحو الذي يقتضيه القانون للوقوف على حالات التهرب الضريبي ومساعدة الحكومة على معالجة أوجه الخلل في دائرة الضرائب.

تسعى عملية التدقيق الضريبي لتحقيق جملة من الأهداف في مختلف القطاعات الإدارية والمالية والاقتصادية، وتُقسم هذه الأهداف إلى (السعيد، 2015: 10):

- أهداف رئيسية: تتمثل في التأكد من التزام المؤسسة وانتظامها تجاه القوانين الضريبية، ومراقبة شروط معالجة المشاكل ذات الطابع الضريبي نسبة للإجراءات سارية المفعول، وتقييم قابلية المؤسسة لاستخدام الإمكانيات التي يقدمها المشرع الضريبي.
 - أهداف ثانوية: وتتمثل في تقييم الخطر الضريبي الناتج عن التطبيق الخاطئ للقواعد الضريبية، وبيان أهمية الخطر الناتج عن عدم الأمن الضريبي، وتوضيح نقاط القوة والضعف؛ بغية تحسين عمليات اتخاذ القرار.
- ويمكن أن يتخذ التدقيق الضريبي شكلين رئيسيين، أحدهما داخلي والآخر خارجي، فيما يلي تفصيل لكل شكل (طلحة وعده، 2018: 90):

❖ التدقيق الضريبي الداخلي: والذي يشير إلى التدقيق الذي يتم داخل المكتب من قبل دائرة الضريبة تبعاً للوثائق الموجودة بين أيديهم، ويقسم هذا النوع إلى: تدقيق شكلي، وهو عبارة عن المراقبة على التصريحات الشهرية المودعة من قبل المكلفين، وذلك من خلال الفحص الشكلي للأجزاء المصرح بها، وتصحيح الأخطاء في حال وجودها على مستوى مفتشية الضرائب. والتدقيق على الوثائق: وهو عبارة عن فحص كامل من قبل مصلحة التدقيق لتصريحات المكلف ومقارنتها بكافة الوثائق والمعلومات التي تمتلكها الإدارة الضريبية.

❖ التدقيق الضريبي الخارجي: يتم إجراء هذا التدقيق في مقرات المكلفين الذين تم إخبارهم وتحديدهم مسبقاً للخضوع لهذه العملية والتي تسعى إلى التأكد من تصريحات المكلف وحقيقة النشاط الذي يمارسه، ويصنف هذا الشكل إلى صنفين هما: التدقيق في المحاسبة، إذ يمكن للإدارة الضريبية إجراء تحقيق في محاسبة المكلفين، والقيام بكافة التحقيقات اللازمة لبناء الضريبة ومراقبتها، ومن الضروري أن يتم هذا التدقيق في المقر المهني للمكلف، ويمكن أن يكون عاملاً يركز على الضرائب والرسم، أو خاصاً يركز على ضريبة أو رسم معين، فضلاً عن التدقيق المعمق، والذي يشير إلى تحقيق شامل لتحديد الوضعية الضريبية للمكلف؛ للتأكد من الانسجام بين المداخل المصرح بها من جهة، والحالة المالية والذمة ومكونات نمط المعيشة للمكلف من جهة أخرى.

تمر عملية التدقيق الضريبي بعدد من المراحل التي يُطلق عليها إجراءات التدقيق الضريبي، فبعد انتهاء المدة المحددة لتقديم الإقرارات الضريبية من قبل المكلفين، والتي عادة ما تبدأ بداية الشهر الأول من السنة ولغاية نهاية الشهر الرابع منها، وتعتبر هذه الإجراءات عن عملية التدقيق المكتبي الذي يتم فيها تحويل الإقرار الضريبي إلى المدقق الضريبي الذي يقوم بدراسته ومقارنته ببياناته مع ما لديه من بيانات ومعلومات في الملف الشخصي للمكلف، وسيرته الضريبية، ثم يقوم المدقق الضريبي في البت بالإقرار الضريبي، وفي حال وجود أية بيانات تحتوي أي خلل، أو أنها غير مقنعة، يتم تأجيل البت بالإقرار الضريبي وإعادة إعداد التقارير التي تبين اسم المكلف وطبيعة عمله ودرجة الاعتماد على الحسابات المقدمة (شخاترة، 2020: 193).

ثانياً: الحوافز الضريبية:

تعتبر الحوافز الضريبية إحدى أدوات السياسة الضريبية المهمة، والتي تهدف الدولة عن طريقها إلى تحقيق التنمية الاقتصادية وجذب الاستثمار الأجنبي في مجالات محددة، عن طريق تقديم تسهيلات وحوافز في كافة المجالات، وتعرف الحوافز الضريبية على أنها: تخفيف معدل الالتزامات الجبائية والضرائب الممنوحة للمكلف بشرط التزامه بعدة مقاييس، وتعتبر هذه الحوافز

عن إجراء غير إجباريٍ وخاصٍ لسياسة اقتصاديةٍ تسعى للحصول على سلوك معيّن من الجهات الاقتصادية المستهدفة من خلال توجيه اهتمامهم بالاستثمار في مجالات ومناطق جديدة، مقابل الحصول على امتيازات معينة (تير، 2017: 46) ويشير مفهوم الحوافز الضريبية إلى توظيف الضرائب كسياسة لتحفيز الأفراد على انتهاج سلوك محدد، أو نشاط معيّن يساهم في تحقيق أهداف الدولة، إذ يمكن الأخذ بضرورة محددة أو تحديد مستوى أسعارها أو أوعيتها، أو من خلال منح إعفاءات مؤقتة أو دائمة، أو خفض أسعار الضريبة، أو من خلال السماح بترحيل الخسائر وتحديد الفترة الرمنية المسموح بها للترحيل (الدخيل وكريم، 2016: 118).

وتعرف الحوافز الضريبية من وجهة نظر الباحث على أنها الامتيازات في قوانين الضرائب التي تعني خسارة وإعفاء لإيرادات الميزانية الحكومية لأنها تقلل أما القاعدة الضريبية أو القاعدة المستحقة، وعادة ما تستخدم هذه الحوافز لتشجيع الاستثمار.

وتهدف الحوافز الضريبية إلى تحقيق العديد من الآثار الإيجابية بنوعها الاقتصادي والاجتماعي من أبرزها (بوفرح وداة، 2015):

1. الأهداف الاقتصادية: تسعى الحوافز الضريبية إلى تنمية الاستثمار وتراكم رؤوس الأموال، إلى جانب تشجيع المستثمرين على تنفيذ مشاريع استثمارية جديدة، وتوجيه الاستثمارات الوطنية والأجنبية نحو الاستثمار في القطاع الصناعي، وتحفيز المستثمرين الأجبيين على الاستثمار بأرباحهم التي حققوها في الدولة، بدلاً من تحويلها للخارج، فضلاً عن دعم الإيرادات من السلع الرأسمالية، وتشجيع الصادرات لرفع احتياط الدولة من العملة الصعبة، ورفع حجم إيرادات خزينة الدولة مستقبلاً؛ نتيجة لتتوع النشاط الاقتصادي فيها.

2. الأهداف الاجتماعية: والتي تتمثل في كون الحوافز الضريبية إحدى أشكال التحيز نحو خلق وظائف جديدة، مما يعكس إيجاباً على معدلات التشغيل، وتحقيق العدالة الاجتماعية، بالتالي يتحسن مستوى المعيشة. وتتداخل العديد من العوامل التي تؤثر في سياسات الحوافز الضريبية، والتي قد تتعكس سلباً أو إيجاباً عليها، وتتقسم هذه العوامل إلى (عامرة وآخرون، 2018: 26-27):

أ العوامل الضريبية: وهي العوامل المرتبطة بشكل مباشر بالأساليب المستخدمة في إطار الحوافز الضريبية، ومن أبرزها: طبيعة الضريبة، إذ تتحدد الضريبة تبعاً لنوع الوعاء الخاضع لها، وشكل التحفيز سواءً أكان على شكل إعفاءات أو تخفيضات، مع ضرورة تحديد الأهداف منها، إلى جانب زمن التحفيز لما له من دور كبير في سياسة الحوافز الضريبية، فمن الواجب تحديد الوقت المناسب لها؛ لضمان تحقيق الأهداف المنشودة، ومجال تطبيق التحفيز الذي لا بدّ من تحديده بدقة؛ حتى لا تتعكس الحوافز الضريبية بآثار سلبية على سياسة الدولة الاقتصادية.

ب العوامل غير الضريبية: تقوم هذه العوامل بتوفير البيئة المناسبة لتنفيذ الأهداف التي وضعت من أجلها، ومن أبرز هذه العوامل: العنصر السياسي، إذ إنّ أيّ مستثمر ينظر بصورة أولى إلى الحالة السياسية في مكان الاستثمار، مما يعني أنّ الاستقرار السياسي أحد أهمّ متطلبات نجاح الاستثمار. والعنصر الإداري، ونوعية المعاملات الإدارية وعدم وجود معوقات إدارية كالرشوة والمحسوبية، فضلاً عن العنصر التقني الذي يساهم في توفير التسهيلات في مجال الاتصال والتنقل والتمويل، مما يشكّل عامل جذب للاستثمار، ويتشكّل العامل الاقتصادي نظراً لأهميته توفر بيئة اقتصادية تشجع الاستثمار من ناحية وفرة الأيدي العاملة والأسواق، وسهولة المعاملات الاقتصادية والمالية.

وقد أشارت دراسة (متولي وأحمد، 2017) إلى أنواع الحوافز الضريبية المستخدمة لتشجيع الاستثمار والتأثير عليه من

أهمها:

1. الإجازة الضريبية: ويُعتبر هذا النوع الأكثر شيوعاً، ويستند على مبدأ إعفاء أرباح المشاريع من الضرائب لعدة أعوام، وقد يكون هذا الإعفاء من جميع الضرائب أو من بعضها مؤقتاً، لعدد محدد من السنوات، أي من بداية مزولة النشاط. وتتباين مدة الإعفاء تبعاً لحجم النشاط ومكانه وطبيعته وحجم صادراته وأعداد العمالة المحلية فيه.

2. المعدلات أو الأسعار التمييزية: ويعتمد هذا النوع على منح أسعار ضريبية تمييزية لجذب المشاريع الاستثمارية المحققة للأهداف التي تتضمن دمج التنمية داخل الدولة المضيفة للاستثمار، ومن أمثلتها فرض أسعار منخفضة من الضريبة على بعض الأنشطة، وخفض الضريبة على نشاطات التصدير، ولا يرتبط هذا الحافز بجنسية المستثمر أو نوعية النشاط الاستثماري، بل يرتبط بمتغيرات محددة كحجم الصادرات وحجم المدخلات من الناتج المحلي.
3. ترحيل الخسائر: ويُقصد بها ترحيل خسائر السنوات السابقة بأكملها من الإيرادات الأخرى، الأمر الذي ينعكس على تحفيز الاستثمار وزيادة درجة المخاطر التي يتقبلها، وإن تكون هذه المخاطر ذات فائدة اجتماعية؛ لكون الاستثمار في مجالات إنتاجية حديثة، أو إنتاج سلع استهلاكية جديدة.
4. الإهلاك المعجل: توافق الجهات المختصة في العديد من الدول للمستثمر على حساب أقساط إهلاك الأصول الثابتة، وفقاً لمبدأ الإهلاك المعجل، والتي يترتب عليها إهلاك التكلفة التاريخية للأصل الرأسمالي في مدة زمنية تقل عن عمرها الإنتاجي، وتبعاً لطريقة الإهلاك المعجل؛ ليكون الالتزام الضريبي على المستثمر أقل في السنوات الأولى لبدية نشاطه، ويكون أكبر في السنوات الأخيرة.
5. منح الاستثمار: وهو النوع الذي يستند على خفض وعاء الضريبة أو دين الضريبة المستحق على المكلف من خلال خصم نسبة مئوية من تكلفة الأصل من الضريبة المتحققة بسنة الحصول عليه، مع إتاحة خصم الإهلاكات المتعلقة بالأصل على أساس التكلفة التاريخية.

ثالثاً: التشريعات الضريبية:

يعكس مفهوم التشريع الضريبي النظام الضريبي السائد في البلد، ويُعد تجسيداً للسياسة الضريبية في مختلف القواعد القانونية التي تنظم آلية فرض الضرائب وكيفية من الألف إلى الياء، يتكوّن التشريع الضريبي لأية دولة من جملة من القوانين الضريبية التي تنسب غالباً إلى الوعاء الذي تفرض عليه، وتحديد المكلف بها والواقعة المالية أو القانونية، ويُعتبر التشريع الصادر عن السلطة التشريعية ممثلاً غالباً بمجلس الشعب المصدر الأساسي لفرض قواعد القانون الضريبي (الحلاق، 2018).

تُعد السياسة الضريبية مكوناً أساسياً وضرورياً للسياسة المالية، إذ إنّ الأهداف هي أهم المعايير التي تحدد أية سياسة، وهي التعبير الاقتصادي عن طموحاتها، وتتمثل أهداف السياسة الضريبية في الأردن في ردف خزينة الدولة العامة بالإيرادات التي تلزم لتمويل نفقات الحكومة العامة، واستقرار الأسعار، والتأثير بشكل إيجابي على الاستهلاك، فضلاً عن تشجيع الاستثمار والإدخار، وتحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية عن طريق إعادة توزيع الدخل، وتستوجب السياسة الضريبية الأردنية التحقيق على التوازن بين حقوق المكلفين والسلطة الضريبية، ممّا يتطلّب من الإدارة الضريبية تقديم الخدمة الضريبية وتشجيع المكلفين على الاستجابة الطوعية، إلى جانب التنسيق بين الأهداف الترموية والنظام الضريبي، وانطلاقاً من هذا المصطلح، قام المشرع الأردني بفرض عدّة تشريعات وقوانين تسعى لتنظيم عمليات تحسين الضريبة على الدخل والمبيعات عن استحقاقها وتحقق أركانها، وذلك عن طريق قانون ضريبة الدخل رقم 34 لسنة 2014 (المهند، 2017).

حديثاً، أخذت التشريعات الضريبية غير وظيفتها الجبائية الأولى، إذ تعددت الدراسات والنظريات التي تناولت الضرائب وتشريعاتها، ودورها الفاعل في مجال التنمية وجذب الاستثمار، إلى جانب دعم موازنات الدول ومواردها، وغير ذلك من الأهداف التي من الصعب معرفتها من قبل واضعي وفارضي الجبائية الأوائل، إذ إنّ الاتجاهات الحديثة أظهرت دور التشريعات الضريبية في دعم اقتصاديات الدول، الأمر الذي يعني ضرورة الاهتمام بالتشريعات الضريبية نظراً لأدوارها الترموية المهمة، إلى جانب أهمية بناء منظومة ضريبية منضبطة الإيقاع. من ناحية أخرى، تُعتبر التشريعات الضريبية إحدى أهم أدوات السياسات المالية والأدوات الاقتصادية التي تُساهم في تحقيق العديد من الفوائد الترموية والاقتصادية (محمد، 2017: 2).

علاوة على ذلك، يعتمد نجاح السياسة الضريبية وفعاليتها على مدى تحقيق التشريعات الضريبية للصواب والأسس الفعّية والقانونية، والتي من الواجب أن تتفق مع التطورات الاجتماعية والاقتصادية والمالية السائدة، وتُعتبر ضريبة الدخل إحدى أهم التشريعات الضريبية التي اكتسبت أهمية كبيرة في غالبية دول العالم، نظراً لما لها من أهمية اجتماعية ومالية واقتصادية، إذ تُعتبر إحدى أهم الوسائل الناجحة للسياسة المالية (الشافعي، 2017).

(2-3) التَّحْصِيلُ الضَّرِبِيُّ:

يُعتَبَرُ التَّحْصِيلُ الضَّرِبِيُّ أحدَ أهمِّ مصادر الإيرادات العامَّة في عصرنا الحديث، وتعود أهميَّة هذا النَّوع من التَّحْصِيلِ لكِبَرِ حجمها، مقارنة مع مختلف أنواع التَّحْصِيلِ بشكل عامٍ، فالنِّظام الضَّرِبِيُّ لِأَيَّةِ دولة يتناول جملة من القواعد القانونيَّة والتَّعليمات التفسيرية التي تعكس آليَّة عمل كافَّة الأجهزة الضَّرِبِيَّة والأفراد الخاضعين لها، فهو يؤثِّر بشكل كبير على جميع المجالات السِّياسية والاقتصاديَّة والاجتماعيَّة للدولة، ويُعتَبَرُ سياسةً مؤثِّرةً في بناء السِّياسات الماليَّة للعديد من دول العالم، وخاصَّة النَّاميَّة؛ للتَّأثير على النِّشاط الاقتصاديِّ بغية تحقيق أهداف التَّمتية السِّياسية والاجتماعيَّة والاقتصاديَّة (عبد العزيز، 2016).

علاوة على ذلك، يمثِّل التَّحْصِيلُ الضَّرِبِيُّ نسبة كبيرة من الإيرادات العامَّة للدولة الأردنيَّة، بل يُعتَبَرُ الأساس لخزينة الدولة، إذ يعتمد الأردنُّ بشكل كبير على تحصيل إيراداته الضَّرِبِيَّة التي تشكِّل القسم الأكبر والأساسيِّ من موازنته السنويَّة، عن طريق الدور الكبير التي يحقِّقه التَّحْصِيلُ الضَّرِبِيُّ في رفد الموازنة العامَّة في الأردنِّ (القضاء، 2016).

أولاً: مفهوم التَّحْصِيلِ الضَّرِبِيِّ

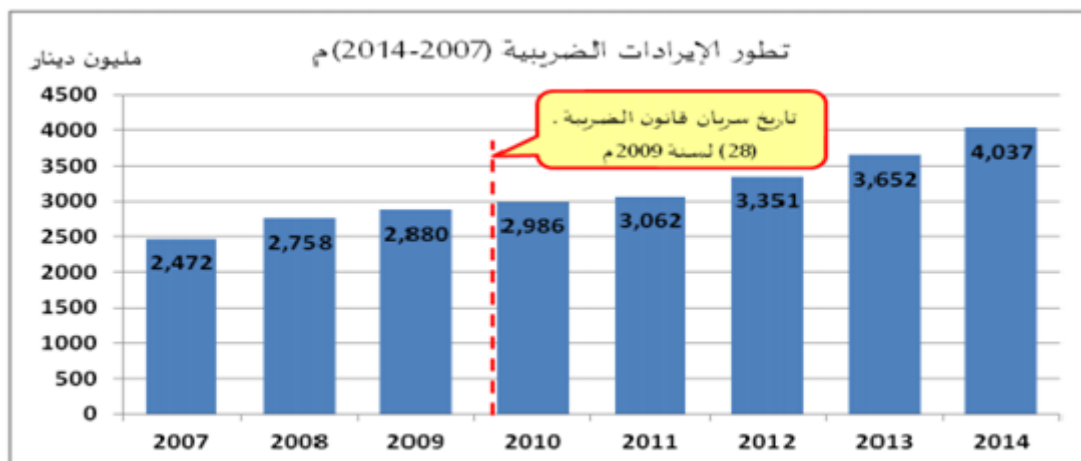
يُستَقَّ اسم التَّحْصِيلِ من الجذر (ح ص ل) والذي يشير إلى تحصيل مبلغ من المال بصورة واجبة، أمَّا لغويًّا فيُعرَّفُ بأنَّه قبض مبلغ مستحقٍّ من المال كالضَّرائب والديون، ويتمُّ التَّعبير عنه بمصطلحات أخرى، كالإداء والاستيفاء والاستحقاق والاستخلاص. أمَّا اصطلاحاً، فيشير التَّحْصِيلُ إلى كَيْفِيَّةِ إخراج الأموال الضَّرِبِيَّة من المكلف إلى صندوق الإدارة الماليَّة (مليح، 2019: 81).

يُعرَّفُ التَّحْصِيلُ الضَّرِبِيُّ بأنَّه: الأموال التي يتمُّ جبايتها من قبل الإدارة الضَّرِبِيَّة عند تحديد المادَّة التي تخضع لدخول الأفراد أو الشَّركات الخاضعين للقانون الضَّرِبِيِّ خلال فترة زمنيَّة محدَّدة. كما تشير إلى الإيرادات التي تكلف الدولة بتحصيلها أثناء فترة ماليَّة معيَّنة، سواءً أكانت من الضَّرائب المباشرة أم الغير مباشرة من الشَّركات أو الأفراد أو الهيئات المتعدِّدة أثناء سنة ماليَّة محدَّدة (عبد الهادي، 2016: 4).

ويشير التَّحْصِيلُ الضَّرِبِيُّ إلى الإيراد الأوَّل للحكومة والموارد الاقتصاديَّة التي تتحصَّل عليها الدولة نتيجة فرض الضَّرائب على الدَّخَل على شكل تدفُّقات نقدية لتغطية النِّفقات العامَّة، وتحسين ظروف المواطنين المعيشيَّة، وتحفيز النُّمو الاقتصاديِّ، وتحقيق الرِّفاهيَّة الاقتصاديَّة، فضلاً عن التَّحكُّم بمعدِّلات التَّضخُّم، وضمان التَّوازن في العلاقات التجاريَّة الخارجة (بني هاني، 2019: 24).

وتعرف من وجهة نظر الباحث على أنها الإيرادات المحصلة من الضَّرائب والأرباح ومساهمات الضمان الاجتماعي والضَّرائب المفروضة على السلع والخدمات وضَّرائب على الرواتب والضَّرائب على الملكية ونقلها، ويشير إجمالي الإيرادات الضَّرِبِيَّة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي إلى حصة ناتج الدولة التي تجمعها الحكومة من الضَّرائب كما يعتبر مقياس مهم لتحديد مدى سيطرة الحكومة على موارد الاقتصاد.

ويُنَّضح من الرِّسم التَّوضيحيِّ أدناه بأنَّ المملكة الأردنيَّة الهاشميَّة قد شهدت تطوُّراً ملحوظاً في التَّحْصِيلِ الضَّرِبِيِّ خلال الفترة (2010-2014)، كما يَنُّضح انخفاض نسبة الضَّرائب على الدَّخَل والأرباح إلى إجماليِّ الإيرادات الضَّرِبِيَّة في عام (2013) وعام (2014).



المصدر: وزارة المالية، نشرة مالية الحكومة، أعداد مختلفة.

الرسم التوضيحي 2: تطوّر التّحصيل الضّريبيّ خلال الفترة (2007-2014) في المملكة الأردنيّة الهاشميّة (المجلس الاقتصادي الاجتماعي الأردني، 2016)

ويبيّن الجدول الآتي الفرق بين التّحصيل الضّريبيّ وفقاً لقانوني ضريبة الدّخل رقم (28) لعام (2009) وقانون ضريبة الدّخل رقم (34) عام (2014).

جدول 1: المقارنة بين التّحصيل الضّريبيّ وفقاً لقانوني ضريبة الدّخل رقم (28) لعام (2009) وقانون ضريبة الدّخل رقم (34) عام (2014)

نسبة التغير (%)	الإيرادات الضريبية عام 2015 (حسب قانون ضريبة الدخل رقم (34) لسنة 2014)	الإيرادات الضريبية عام 2014 (حسب قانون ضريبة الدخل المؤقت رقم (28) لسنة 2009)	
1.46%	4096	4037	الإيرادات الضريبية
3.59%	69.3%	66.9%	نسبة الإيرادات الضريبية إلى الإيرادات المحلية
-3.14%	15.4%	15.9%	نسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي
12.07%	858.8	766.3	- الضرائب على الدخل والأرباح
34.42%	207	154	- ضرائب الدخل من الأفراد
6.45%	651.8	612.3	- ضرائب الدخل من الشركات ومشروعات أخرى

وتشير البيانات الواردة في الجدول أعلاه، إلى أنّه في عام (2015) وهو بداية تطبيق قانون ضريبة الدخل رقم (34) لسنة (2014) بلغت الإيرادات الضريبية (4.1) مليار دينار، بنسبة تفوق إيرادات عام (2014) وبنسبة (1.5%)، ممّا يدلّ على دور قانون ضريبة الدخل رقم (34) لسنة (2014) في تحسين قيمة الإيرادات الضريبية في الأردن.

ثانياً: أهميّة التّحصيل الضّريبيّ:

يُعتبَر الدور التّمويلي للإيرادات العامّة من أهمّ وظائف النّظام الضّريبيّ في البلدان النّامية، لا سيّما في ضوء الأوضاع السياسيّة والاقتصاديّة التي تَعُمّ تلك البلدان. في العصر الحاليّ ازدادت أهميّة التّحصيل الضّريبيّ؛ نظراً لاعتماد الدّول النّامية على التّحصيل الضّريبيّ في أداء مهامّها الاقتصاديّة؛ لذلك كان من الواجب أن تقوم الدّول النّامية بتحقيق التّنامية الاقتصاديّة الشّاملة، ودعم مختلف القطاعات الاقتصاديّة، وذلك عن طريق خفض الاستهلاك وترشيده، ورفع معدّلات الادّخار، ومعالجة العجز الماليّ

للمدفوعات، نظرًا لكون الأموال التي تحصيله الدولة جزءًا مصادرتها للممتلكات والرؤوس والغرامات، نتيجة التهرب الضريبي أو الجمركي؛ مما يزيد الخزينة العامة بها. وعليه يمكن القول بأن التحصيل الضريبي الناتج عن الضرائب المباشرة أو الغير مباشرة، يساهم في تقليل الفوارق بين شرائح المجتمع من جانب حجم الملكية. ومن ناحية أخرى، يُعتبر التحصيل الضريبي أحد أهم مصادر تمويل المشاريع ودعمها في المؤسسات المحلية كما أن التحصيل الضريبي يُعتبر العصب الرئيسي الذي يدفع كافة مؤسسات الدولة لأداء أعمالها، إذ يقوم التحصيل الضريبي في دعم موازنة الدولة، بالتالي يتم توظيفها لخدمة الجوانب الاقتصادية (النواصر، 2019: 11-10).

ويرى الباحث أن الإيرادات الضريبية مهمة لتلبية متطلبات ميزانية الدولة وتمويل مشاريعها الحكومية والعامة إلى جانب جعل بيئة الأعمال في الدولة مواتية لنمو اقتصادي، كما تؤدي الإيرادات الضريبية دورا مهما في تمويل مشاريعها الاجتماعية والصحية كالرعاية الصحية والاجتماعية والضمان الاجتماعي والبحوث الطبية. كما يمكن توظيف الإيرادات الضريبية في تمويل مشاريع تنمية راس المال البشري.

ثالثًا: وقت التحصيل الضريبي

تبدأ عملية التحصيل الضريبي والإجراءات المرافقة لها، مع بداية فرض الضريبة بقرار صادر عن المدقق، وإجازته من قبل اللجنة المختصة في مراجعة القرار، فضلاً عن لجان الرقابة الخارجية التي تتمثل بديوان المحاسبة، إذ يتم إدخال تفصيلات القرار على النظام المالي لدائرة الضريبة، وعلى رقم المكلف الخاص، فتبدأ مباشرة إجراءات التحصيل من خلال إرسال خطاب للمكلف (إشعار مدين) بقيمة الضرائب المترتبة عليه مع الغرامات، وذلك من خلال إرسال هذا الإشعار عن طريق البريد الرسمي وبكتاب صادر عن ديوان المحاسبة؛ لإثبات حق الدائرة في حالة المنازعات، وإثبات حق المكلف. بعد ذلك، يتم الانتظار ثلاثين يوماً كفترة قانونية لضمان وصول الإشعار على عنوان المكلف، وهذه المدة التي تسبق الإعلان في الصحف عن حجم الضرائب المترتبة عليه، وفي حال عدم استجابة المكلف، يتم إعادة الإعلان مرة أخرى في الصحف، وبالمعلومات نفسها بعد انتظار ثلاثين يوماً من الإعلان الأول، وفي حال عدم سداد المكلف للضريبة المترتبة عليه، يتم حجز التحتفظ على أمواله المنقولة وغير المنقولة بعد مخاطبة الجهات ذات الصلة كالجمارك والبنوك ودائرة الأراضي ودائرة ترخيص المركبات (الشخانة، 2015: 48).

رابعًا: طرق التحصيل الضريبي:

- أشار (جرتلي، 2018: 62) إلى أن أساليب التحصيل تتنوع؛ لتتناسب مع جميع الاعتبارات المختلفة، ومن أبرزها:
- أسلوب الوفاء المباشر: عندما تقوم الدائرة المختصة بفرض الضرائب، بتحديد مقدار الضريبة الواجب دفعه، وموعده ومواعيد الدفع والإجراءات الواجب اتباعها، يقوم المكلف بسداد قيمة الضريبة للدائرة المختصة بالمواعيد المحددة، فمن الممكن أن يتم الدفع على دفعه واحدة أو بالأقساط، وفي حال كون تقسيط الضريبة ملزم بنص القانون، فلا خيار للمكلف أو للإدارة الضريبية فيه، بينما قد يمنح القانون للإدارة الضريبية صلاحية الاتفاق مع المكلف على عدد ومواعيد الأقساط ومقدارها.
 - أسلوب الأقساط المقدمة: ويقوم المكلف من خلاله بدفع أقساط دورية أثناء السنة المالية تبعاً لإقرار يقمه عن قيمة الضريبة في السنة الماضية، أو عن دخلة المتوقع، على أن تتم النسوية النهائية للضريبة بعد ربطها، ويتعهد المكلف بدفع ما يقل عنها، وله الحق باسترجاع ما يزيد عنها، فتتميز هذه الطريقة برفد خزينة الدولة العامة بإيرادات على مدار السنة.
 - أسلوب الحجز من المنبع: قد تلزم الإدارة الضريبية جهةً محددة أو فرداً محدداً غير مكلف بدفع مقدار الضريبة المستحق على دخل المكلف بالإبابة عنه.

(2-4) الدراسات السابقة

- دراسة (Nwite, 2015) بعنوان "The implications of tax revenue on the economic development of Nigeria"

والتي سعت إلى دراسة تأثير الإيرادات الضريبية على التنمية الاقتصادية لنيجيريا من عام 2000 إلى عام 2010، حيث تتبعت الدراسة أولاً الخلفية التاريخية للضرائب في نيجيريا، ومعنى الضرائب ومفهوم التنمية الاقتصادية، تم استخدام معادلة الارتباط

اللحظي لمنهج Pearson لاختبار فرضية هذه الدراسة، وأشارت النتائج إلى أنه لا توجد علاقة كبيرة بين الإيرادات الضريبية والتنمية الاقتصادية في نيجيريا، إلى جانب أن الضرائب بصرف النظر عن كونها مصدر دخل للحكومة تُستخدم أيضًا لتحقيق أهداف اقتصادية مثل الارتباط بين ميزان المدفوعات العكسي وأيضًا وسيلة لمعالجة التضخم والانحراف.

- دراسة (Ojong et al, 2016) والموسومة بـ "The impact of tax revenue on economic growth: Evidence from Nigeria

والتي سعت إلى بيان تأثير عائدات الضرائب على الاقتصاد النيجيري، وفحص العلاقة بين ضريبة الأرباح البترولية والاقتصاد النيجيري، وتأثير ضريبة دخل الشركة على الاقتصاد النيجيري، وفعالية الإيرادات غير النفطية على الاقتصاد النيجيري، كما تم الحصول على البيانات من النشرة الإحصائية للبنك المركزي، وتم استخراجها من خلال طريقة المسح المكتبي، وكشفت النتائج أن هناك علاقة كبيرة بين ضريبة أرباح البترول ونمو الاقتصاد النيجيري، كما أظهرت أن هناك علاقة كبيرة بين الإيرادات غير النفطية ونمو الاقتصاد النيجيري، إلى جانب عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين ضريبة دخل الشركة ونمو الاقتصاد النيجيري.

- دراسة (مي، 2017) بعنوان " اثر التعديلات في قانون ضريبة الدخل رقم (34) لسنة 2014 على ربحية شركات المقاولات".

والتي سعت إلى دراسة أثر تعديلات قانون ضريبة الدخل رقم (34) لسنة (2014) على ربحية شركات المقاولات (دراسة تطبيقية على شركات المقاولات)، وقد اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي، واستخدم الاستبانة كأداة أساسية لجمع البيانات وتحليلها، تألفت عينة الدراسة من (65) مدققاً ضريبياً في مديرية كبار المكلفين ومديرية متوسطي دافعي الضرائب للنشاط الصناعي في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات، وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر سلبي لتعديلات قانون ضريبة الدخل رقم (34) لسنة (2014)، إلى جانب وجود أثر سلبي لتعديل نسب ضريبة الدخل على أرباح شركات المقاولات، كما خلصت الدراسة إلى وجود أثر سلبي لتعديل نظام الإنابة والتفويض على أرباح شركات المقاولات، كما توصلت الدراسة إلى عدم وجود أثر لتعديل المصاريف المقبولة والاستهلاكات والمخصصات والعقوبات والإجراءات الرقابية على أرباح شركات المقاولات.

تحليل البيانات واختبار الفرضيات

(1-4) تمهيد:

يقدّم هذا الفصل عرضاً وتحليلاً لبيانات الدراسة، ووصفاً لخصائص أفراد عينة الدراسة، وسيستعرض الفصل الحالي جداول التوزيع التكراري والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ونتائج التحليل الإحصائي للإجابة عن أسئلة الدراسة، واختبار الفرضيات.

(2-4) تحليل خصائص عينة الدراسة:

يبين الجدول الآتي توزيع أفراد عينة الدراسة تبعاً لمتغيرات الدراسة:

جدول 6: توزيع أفراد عينة الدراسة تبعاً لمتغيراتها

المتغير	الفئات	التكرارات	النسب المئوية
النوع الاجتماعي	ذكر	133	92.4%
	أنثى	11	7.6%
	المجموع	144	100%
المؤهل العلمي	دبلوم	38	26.4%
	بكالوريوس	83	57.6%
	ماجستير	23	16.0%
	المجموع	144	100%
التخصص	حاسوب	23	16.0%

31.9%	46	محاسبة	
8.3%	12	اقتصاد	
38.9%	56	علوم مالية ومصرفية	
4.9%	7	أخرى	
100%	144	المجموع	
36.1%	52	JCPA	الشهادات المهنية
20.8%	30	CMA	
10.4%	15	CPA	
32.6%	47	أخرى	
100%	144	المجموع	
59.0%	85	مدقق ضريبي	طبيعة العمل
22.2%	32	مدقق حسابات	
18.8%	27	مفوض ضريبي	
100%	144	المجموع	
5.6%	8	أقل من 5 سنوات	سنوات الخبرة
32.6%	47	6-10 سنوات	
25.7%	37	11-15 سنة	
36.1%	52	أكثر من 15 سنة	
100%	144	المجموع	

يتبين من الجدول أعلاه ما يلي:

- النوع الاجتماعي: بلغت نسبة الذكور (92.4%)، بينما نسبة الإناث (7.6%)
- المؤهل العلمي: نلاحظ أن أكثر تكرر لأفراد عينة الدراسة من حملة شهادة البكالوريوس بمقدار (83) فرداً، وبنسبة مئوية (57.6%)، بينما حملة شهادة الماجستير الأقل تكررًا بمقدار (23) فرداً وبنسبة مئوية (16.0%).
- التخصص العلمي: نلاحظ أن أكثر تكرر لأفراد عينة الدراسة هم من العلوم المالية والمصرفية بمقدار (56) فرداً وبنسبة مئوية (38.9%)، بينما من التخصصات الأخرى التي لم تُذكر، فكانوا الأقل تكررًا بمقدار (7) أفراد، وبنسبة مئوية (4.9%).
- طبيعة العمل: نلاحظ أن أكثر تكرر لأفراد عينة الدراسة للمدقق الضريبي بمقدار (85) فرداً وبنسبة مئوية (59.0%)، بينما المفوض الضريبي، فكانوا الأقل تكررًا بمقدار (27) فرداً، وبنسبة مئوية (18.8%).
- الشهادات المهنية: تبين أن أغلب أفراد عينة الدراسة يحملون شهادة (JCPA) بمقدار (52) فرداً، وبنسبة مئوية (36.1%)، بينما (10.4%) من أفراد عينة الدراسة يحملون شهادة (CPA)، وعددهم (15) فرد.
- سنوات الخبرة: تبين أن أكثر تكرر لأفراد عينة الدراسة للذين تتراوح خبرتهم بين أكثر من 15 سنة بمقدار (52) فرداً، وبنسبة مئوية (36.1%)، بينما الذين تقل خبرتهم عن 5 سنوات كانوا الأقل تكررًا بمقدار (8) أفراد، وبنسبة مئوية (5.6%).

(3-4) تحليل فقرات الاستبانه:

يتضمن هذا القسم وصفاً لأبعاد الدراسة، إذ تم احتساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكافة الأبعاد، والجدول

الآتي يبين ذلك:

جدول 7: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأبعاد الدراسة ولأداة ككل

أبعاد الدراسة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	الرتبة
التحصيلات الضريبية	3.96	0.685	مرتفعة	1
المتغير المستقل				
التشريعات الضريبية وأثرها على التحصيل الضريبي	3.29	1.034	متوسطة	2
التدقيق الضريبي وأثره على التحصيل الضريبي	3.44	1.028	متوسطة	1
المحفزات الضريبية وأثرها على التحصيل الضريبي	3.23	1.006	متوسطة	3
المقياس العام	3.33	0.902	متوسطة	

يظهر من الجدول (7)، أن المتوسط التحصيلات الضريبية بدرجة مرتفعة؛ إذ بلغ المتوسط الحسابي الكلي (3.96)، والانحراف المعياري (0.685)، أن المتوسط الكلي للمقياس العام جاء بدرجة متوسطة؛ إذ بلغ المتوسط الحسابي الكلي (3.33)، والانحراف المعياري (0.902)، وتراوحت المتوسطات الحسابية بين (3.44-3.23) على مقياس (ليكرت) الخماسي، واحتل بُعد (التدقيق الضريبي وأثره على التحصيل الضريبي) المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (3.44)، وانحراف معياري (1.028)، في حين جاء بُعد (المحفزات الضريبية وأثرها على التحصيل الضريبي) في المرتبة الأخيرة بين فقرات هذا البعد، بمتوسط حسابي بلغ (3.23)، وانحراف معياري (1.006).

التحصيلات الضريبية:

يستعرض الجدول الآتي المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتبة ودرجة الأهمية لفقرات هذا البعد، والجدول

الآتي يوضح ذلك:

جدول 2: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتبة ودرجة الأهمية لفقرات البعد الأول

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	الرتبة
1	وجود رقابة ضريبية مناسبة تسعى لاكتشاف حالات المخالفات وفرض العقوبات المناسبة لضمان عملية التحصيل الضريبي.	4.08	0.889	مرتفعة	2
2	تسعى دائرة الضريبة والدخل إلى خفض معدلات التهرب الضريبي لدعم عملية التحصيل الضريبي.	4.40	0.777	مرتفعة	1
3	تسعى دائرة الضريبة والدخل إلى تنمية عملية الوعي المجتمعي حول أهمية التحصيلات الضريبية	3.81	1.026	مرتفعة	5
4	تسعى دائرة الضريبة والدخل بشكل جاد الى نحو بناء علاقات تتميز بالثقة بين المكلف والادارة الضريبية لدعم الإيرادات الضريبية.	3.93	1.008	مرتفعة	4
5	تسعى دائرة الضريبة والدخل إلى بناء نظام ضريبي عادل للحد من ظاهرة التهرب الضريبي وزيادة الاقبال على الوفاء بالضرائب.	3.96	0.852	مرتفعة	3
6	تسعى دائرة الضريبة والدخل إلى سن القوانين والانظمة لفرض الإيرادات الضريبية على الاطراف المستوفية لها والصرامة في تجميعها	3.59	1.248	متوسطة	6
	التحصيلات الضريبية	3.96	0.685	مرتفعة	

يبين الجدول (6) ان المتوسطات الحسابية قد تراوحت ما بين (3.59-4.40)، حيث جاءت الفقرة رقم (2) والتي تنص على " تسعى دائرة الضريبة والدخل إلى خفض معدلات التهرب الضريبي لدعم عملية التحصيل الضريبي." في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (4.40) والانحراف المعياري (0.777) درجة " مرتفعة "، وجاءت الفقرة رقم (6) والتي تنص على " تسعى دائرة الضريبة والدخل إلى سن القوانين والانظمة لفرض الإيرادات الضريبية على الاطراف المستوفية لها والصرامة في تجميعها." في المرتبة الاخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (3.59)، والانحراف المعياري (1.248) بدرجة " متوسطة"، وبلغ المتوسط الحسابي للتحصيلات الضريبية ككل (3.96) والانحراف المعياري (0.685) بدرجة " مرتفعة".

البعد الأول: التّشريعات الضّريبية وأثرها على التّحصيل الضّريبي:

يستعرض الجدول الآتي المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرّتبة ودرجة الأهميّة ل فقرات هذا البعد، والجدول

الآتي يوضّح ذلك:

جدول 8: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرّتبة ودرجة الأهميّة ل فقرات البعد الأول

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهميّة النسبية	الرّتبة
1	ساهم تعديل القانون لسنة 2014 في تحسين التّحصيل الضّريبي	13.4	1.351	متوسّطة	5
2	إجراءات وقانون ضريبة الدّخل واضحة في تحديد ضريبة الدّخل	3.11	1.415	متوسّطة	9
3	سياسات وإجراءات دائرة ضريبة الدّخل مناسبة للتّحصيل من المكلفين	63.1	1.315	متوسّطة	8
4	فرض ضرائب جديدة على القطاعات المهمّة يؤثّر على التّحصيل الضّريبي	3.08	1.372	متوسّطة	10
5	يساهم التّهرب الضّريبي بشكل واضح على الإيرادات الضّريبية	3.38	1.327	متوسّطة	7
6	تقوم دائرة ضريبة الدّخل بتقييم سياساتها المتّبعة بالتّحصيل الضّريبي بشكل دائم	3.49	1.301	متوسّطة	3
7	حقّق صدور القانون المؤقت رقم 28 لسنة 2009 ثمّ القانون الدائم لسنة 2014 وتعديل ليصبح 34 وتعديلاته لسنة 2014 ويسري العمل به اعتباراً من 2019/1/1	3.51	1.348	متوسّطة	2
8	الرّبط بين قرارات ضريبة الدّخل وضريبة المبيعات يؤثّر على التّحصيل الضّريبي	2.95	1.455	متوسّطة	12
9	تغليظ الغرامات على المتهربين من الضّريبة يؤثّر بشكل كبير على الإيرادات الضّريبية	3.39	1.323	متوسّطة	6
10	تمّ تعديل نسبة شريحة ضريبة الدّخل حسب قانون 34 لسنة 2014 للقطاع الصّناعي باستثناء صناعة الأدوية والملابس بزيادة بسيطه. هل أدّى ذلك إلى زيادة التّحصيل الضّريبي	3.43	1.326	متوسّطة	4
11	عدم لجوء الدائرة إلى تحويل المكلفين إلى المحاكم وإجراء تسوية من خلال الدائرة يؤدي إلى زيادة التّحصيل	3.54	1.279	متوسّطة	1
12	تبتكر دائرة ضريبة الدّخل إجراءات وسياسات جديدة في مكافحة التّهرب الضّريبي	3.06	1.365	متوسّطة	11
	المقياس العامّ	3.29	1.034	متوسّطة	

يظهر من الجدول (8)، أنّ المتوسط الكليّ لبعد التّشريعات الضّريبية وأثرها على التّحصيل الضّريبي جاء بدرجة متوسّطة، وبمتوسط حسابي كليّ لهذا البعد بلغ (3.29)، وانحراف معياري (1.034). واحتلت الفقرة (11) التي تنصّ على: "عدم لجوء الدائرة إلى تحويل المكلفين إلى المحاكم وإجراء تسوية من خلال الدائرة يؤدي إلى زيادة التّحصيل"، المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ

(3.54)، وانحراف معياري (1.279)، في حين جاءت الفقرة (7) التي تنص على: "حَقَّقَ صدور القانون المؤقت رقم 28 لسنة 2009 تَمَّ القانون الدائم لسنة 2014 وتعُدِّل ليصبح 34 لسنة 2014 ويسري العمل به اعتبارًا من 2019/1/1"، في المرتبة الثانية بين فقرات هذا البُعد، بمتوسط حسابي بلغ (3.51)، وانحراف معياري (1.348). وجاءت في المرتبة الثالثة الفقرة (6) التي تنص على: "تقوم دائرة ضريبة الدخل بتقييم سياساتها المتبَّعة بالتَّحصيل الضَّريبي بشكل دائم"، بمتوسط حسابي بلغ (3.49)، وانحراف معياري (1.301). في حين جاءت في المرتبة الرابعة الفقرة (10) والتي تنص على "تمَّ تعديل نسبة شريحة ضريبة الدخل حسب قانون 34 لسنة 2014 للقطاع الصِّناعي باستثناء صناعة الأدوية والملابس بزيادة بسيطه، هل أدى ذلك لزيادة التَّحصيل الضَّريبي؟"، بمتوسط حسابي بلغ (3.43)، وانحراف معياري (1.326). وجاءت في المرتبة التاسعة الفقرة (2) والتي تنص على "إجراءات وقانون ضريبة الدخل واضحة في تحديد ضريبة الدخل"، بمتوسط حسابي (3.11)، وانحراف معياري (1.415). في حين جاءت في المرتبة العاشرة الفقرة رقم (4) والتي تنص على "فرض ضرائب جديدة على القطاعات المهمَّة يؤثِّر على التَّحصيل الضَّريبي" بمتوسط حسابي (3.08)، وانحراف معياري (1.372). وجاء في المرتبة قبل الأخيرة الفقرة (12) والتي تنص على "تبتكر دائرة ضريبة الدخل إجراءات وسياسات جديدة في مكافحة التَّهريب الضَّريبي"، بمتوسط حسابي (3.06)، وانحراف معياري (1.365). في حين جاء في المرتبة الأخيرة الفقرة رقم (8) والتي تنص على "الرَّبط بين قرارات ضريبة الدخل وضريبة المبيعات يؤثِّر على التَّحصيل الضَّريبي" بمتوسط حسابي (2.95)، وانحراف معياري (1.455).

البُعد الثاني: التَّدقيق الضَّريبي وأثره على التَّحصيل الضَّريبي:

يستعرض الجدول الآتي المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرُّتبة ودرجة الأهميَّة لفقرات هذا البُعد، والجدول الآتي يوضِّح ذلك:

جدول 9 : المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرُّتبة ودرجة الأهميَّة لفقرات البُعد الثاني

الرَّقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهميَّة النسبيَّة	الرُّتبة
1	سياسات وإجراءات دائرة ضريبة الدخل ومن خلال مديرية مكافحة التَّهريب الضَّريبي ساهمت بالتزام المكلفين وبالتالي زيادة التَّحصيل	43.1	1.382	متوسِّطة	12
2	إجراءات مديرية مكافحة التَّهريب الضَّريبي زادت من التَّهريب الضَّريبي وانعدام الثِّقة بين دائرة ضريبة الدخل والمكلفين وبالتالي انخفاض التَّحصيل الضَّريبي	3.18	1.382	متوسِّطة	10
3	يحتسب دخل المكلف لغايات الضَّريبة على أساس الاستحقاق المحاسبي ممَّا يزيد من التَّحصيل الضَّريبي	3.18	1.382	متوسِّطة	9
4	للبنك أن يحتسب الضَّريبة على الفوائد والأرباح والعمولات المعلَّقة في سنة قبضها وذلك وفق التَّعليمات التَّنفيذية التي تصدر لهذه الغاية ممَّا يزيد من التَّحصيل الضَّريبي	2.93	1.417	متوسِّطة	13
5	يؤدِّي اعتماد نماذج الإقرارات الضَّريبية والإشعارات والمذكرات وأية نماذج أخرى يراها ضرورية لتنفيذ أحكام هذا القانون من العوامل التي تزيد من التَّحصيل الضَّريبي	3.39	1.473	متوسِّطة	7
6	ينعكس التزام المكلف بتنظيم السجَّلات والمستندات والبيانات الماليَّة اللازمة لتحديد مقدار الضَّريبة المستحقَّة عليه شريطة أن تكون معدَّة وفق معايير المحاسبة الدوليَّة ومدقَّقة ومصادقًا عليها من محاسب قانوني وبالإحتفاظ بها لمدة أربع سنوات بزيادة التَّحصيل الضَّريبي	3.16	1.500	متوسِّطة	11
7	استخدام المدقِّق لأجهزة الحاسوب في تنظيم سجَّلاته ومستنداته وبياناته الماليَّة يزيد من التَّحصيل الضَّريبي	3.36	1.526	متوسِّطة	8
8	توضيح الأسس التي تمَّ الاستناد إليها في التَّدقيق يزيد من التَّحصيل الضَّريبي	3.61	1.349	متوسِّطة	5

9	قيام الدائرة بإصدار قرار تقدير أولي تحدّد فيه قيمة الضريبة المقدّرة على المكلف في حال تخلف المكلف عن تقديم الإقرار الضريبي خلال المدّة المحدّدة في هذا القانون، يزيد من التّحصيل الضريبي	3.91	1.343	مرتفعة	1
10	عدم وعي المكلفين المتهربين يؤدّي إلى زياده في التّحصيل أحياناً	3.80	1.299	مرتفعة	3
11	استعمال أساليب احتيالية وغشّ وتزوير أو تقديم بيانات وهمية يؤدّي إلى تخفيض التّحصيل الضريبي	3.53	1.348	متوسطة	6
12	تقوم دائرة ضريبة الدّخل والمبيعات بموجب القانون 34 لسنة 2014 بحاسبة المقاولات اما حسب الضريبة المقطوعه أو حسب الحسابات ممّا يؤثّر على التّحصيل	3.67	1.369	متوسطة	4
13	تقوم دائرة ضريبة الدّخل وفق القانون بالتقدير الأولي والإداري ممّا يساهم في زياده التّحصيل الضريبي بشكل دائم	3.83	1.223	مرتفعة	2
المقياس العام		3.44	1.028	متوسطة	

يظهر من الجدول (9)، أن المتوسط الكليّ لبُعد التّدقيق الضريبيّ وأثره على التّحصيل الضريبيّ جاء بدرجة متوسطة، وبمتوسط حسابيّ كليّ لهذا البُعد بلغ (3.44)، وانحراف معياريّ (1.028). واحتلت الفقرة (9) التي تنصّ على: " قيام الدائرة بإصدار قرار تقدير أوليّ تحدّد فيه قيمة الضريبة المقدّرة على المكلف في حال تخلف المكلف عن تقديم الإقرار الضريبيّ خلال المدّة المحدّدة في هذا القانون، يزيد من التّحصيل الضريبيّ"، المرتبة الأولى بمتوسط حسابيّ بلغ (3.91)، وانحراف معياريّ (1.343)، في حين جاءت الفقرة (13) التي تنصّ على: "تقوم دائرة ضريبة الدّخل وفق القانون بالتقدير الأوليّ والإداريّ ممّا يساهم في زياده التّحصيل الضريبي بشكل دائم"، في المرتبة الثانية بين فقرات هذا البُعد، بمتوسط حسابيّ بلغ (3.83)، وانحراف معياريّ (1.229). وجاء بالمرتبة الثالثة الفقرة (10) التي تنصّ على: "عدم وعي المكلفين المتهربين يؤدّي إلى زياده في التّحصيل أحياناً"، بمتوسط حسابيّ بلغ (3.80)، وانحراف معياريّ (1.229). في حين جاء بالمرتبة الرابعة الفقرة (12) والتي تنصّ على: "تقوم دائرة ضريبة الدّخل والمبيعات بموجب القانون 34 لسنة 2014 بحاسبة المقاولات اما حسب الضريبة المقطوعه أو حسب الحسابات ممّا يؤثّر على التّحصيل"، بمتوسط حسابيّ بلغ (3.67)، وانحراف معياريّ (1.369). وجاء بالمرتبة العاشرة الفقرة (2) والتي تنصّ على: " إجراءات مديرية مكافحة التّهريب الضريبيّ زادت من التّهريب الضريبيّ وانعدام الثّقة بين دائرة ضريبة الدّخل والمكّلفين وبالتالي انخفاض التّحصيل الضريبيّ"، بمتوسط حسابيّ (3.18)، وانحراف معياريّ (1.382). في حين جاء بالمرتبة الحادية عشر الفقرة رقم (6) والتي تنصّ على: "ينعكس التزام المكلف بتنظيم السجّلات والمستندات والبيانات الماليّة اللازمة لتحديد مقدار الضريبة المستحقّة عليه شريطة أن تكون معدّة وفق معايير المحاسبة الدوليّة ومدقّقة ومصادقاً عليها من محاسب قانوني وبالاحتفاظ بها لمدة أربع سنوات بزيادة التّحصيل الضريبيّ" بمتوسط حسابيّ (3.16)، وانحراف معياريّ (1.500). وجاء بالمرتبة قبل الأخيرة الفقرة (1) والتي تنصّ على: "سياسات وإجراءات دائرة ضريبة الدّخل ومن خلال مديرية مكافحة التّهريب الضريبيّ ساهمت بالتزام المكّلفين وبالتالي زيادة التّحصيل"، بمتوسط حسابيّ (3.14)، وانحراف معياريّ (1.382). في حين جاء بالمرتبة الأخيرة الفقرة رقم (4) والتي تنصّ على: "للبنك أن يحتسب الضريبة على الفوائد والأرباح والعمولات المعلّقة في سنة قبضها وذلك وفق التّعليمات التّنفيذيّة التي تصدر لهذه الغاية ممّا يزيد من التّحصيل الضريبيّ"، بمتوسط حسابيّ (2.93)، وانحراف معياريّ (1.417).

البعد الثالث: المحفزات الضريبية وأثرها على التحصيل الضريبي:

يستعرض الجدول الآتي المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتبة ودرجة الأهمية لفقرات هذا البعد، والجدول

الآتي يوضح ذلك:

جدول 10: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتبة ودرجة الأهمية لفقرات البعد الثالث

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	الرتبة
1	يؤدي تقسيط المبلغ المستحق على المكلف وفق الشروط والإجراءات التي تحددها التعليمات التنفيذية ولأسباب مبررة إلى زيادة التحصيل الضريبي	23.9	1.238	مرتفعة	1
2	دائرة ضريبة الدخل زادت من التحصيلات من خلال تسهيل إجراءات التقسيط وشروطه	43.4	1.432	متوسطة	4
3	تخفيض الإعفاءات الشخصية تؤدي إلى زيادة التحصيل الضريبي	3.45	1.327	متوسطة	3
4	أدت الإعفاءات الضريبية في قانون ضريبة الدخل رقم 34 لسنة 2014 إلى زيادة التحصيلات الضريبية	73.4	901.2	متوسطة	2
5	تعد الإعفاءات الضريبية الممنوحة للأفراد العاديين وذوي الدخل المحدود عادلة وشاملة	63.2	1.428	متوسطة	7
6	تشجع الحوافز الضريبية التي يتضمنها قانون ضريبة الدخل رقم 34 لسنة 2014 إلى تشجيع المكلفين على سداد الضريبة دون تأخير	3.26	1.384	متوسطة	6
7	تحفز غرامة تأخير الدفع المكلف على سرعة دفع المستحق عليه	3.33	1.301	متوسطة	5
8	يؤدي منح المكلف للإعفاءات الضريبية المؤقتة في بداية المشروع إلى زيادة المشاريع داخل البلد، ومن ثم زيادة التحصيلات الضريبية	3.20	1.390	متوسطة	8
9	يؤدي منح الإعفاءات الضريبية للمشاريع الأجنبية داخل البلد إلى زيادة التحصيلات الضريبية	2.56	1.273	متوسطة	11
10	يساهم تطبيق الإعفاءات بصورة عادلة إلى تشجيع المكلفين على تقديم إقراراتهم الضريبية بصورة سليمة	2.97	1.164	متوسطة	9
11	يؤدي تنزيل أي مبلغ دُفع خلال الفترة الضريبية باعتباره تبرعاً دون نفع شخصي لأي من الدوائر الحكومية أو المؤسسات الرسمية العامة أو المؤسسات العامة أو البلديات من الدخل الإجمالي إلى زيادة الإيرادات الضريبية	2.65	1.237	متوسطة	10
	المقياس العام	3.23	1.006	متوسطة	

يظهر من الجدول (10)، أن المتوسط الكلي لبعد المحفزات الضريبية وأثرها على التحصيل الضريبي جاء بدرجة متوسطة، وبمتوسط حسابي كلي لهذا البعد بلغ (3.23)، وانحراف معياري (1.006). واحتلت الفقرة (1) التي تنص على: "يؤدي تقسيط المبلغ المستحق على المكلف وفق الشروط والإجراءات التي تحددها التعليمات التنفيذية ولأسباب مبررة إلى زيادة التحصيل الضريبي"، المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (3.92)، وانحراف معياري (1.238)، في حين جاءت الفقرة (4) التي تنص على: "أدت الإعفاءات الضريبية في قانون ضريبة الدخل رقم 34 لسنة 2014 إلى زيادة التحصيلات الضريبية"، في المرتبة الثانية بين فقرات هذا البعد، بمتوسط حسابي بلغ (3.47)، وانحراف معياري (1.290). وجاء بالمرتبة الثالثة الفقرة (3) التي تنص على: "تخفيض الإعفاءات الشخصية يؤدي إلى زيادة التحصيل الضريبي"، بمتوسط حسابي بلغ (3.45)، وانحراف معياري (1.327). في حين جاء بالمرتبة الرابعة الفقرة (2) والتي تنص على: "دائرة ضريبة الدخل زادت من التحصيلات من خلال تسهيل إجراءات التقسيط وشروطه"، بمتوسط حسابي بلغ (3.44)، وانحراف معياري (1.432). وجاء بالمرتبة الخامسة الفقرة (8) والتي تنص على: "يؤدي منح المكلف للإعفاءات الضريبية المؤقتة في بداية المشروع إلى زيادة المشاريع داخل البلد، ومن ثم زيادة التحصيلات الضريبية"،

بمتوسط حسابي (3.20)، وانحراف معياري (1.390). في حين جاء بالمرتبة التاسعة الفقرة رقم (10) والتي تنص على: "يساهم تطبيق الإعفاءات بصورة عادلة إلى تشجيع المكلفين على تقديم إقراراتهم الضريبية بصورة سليمة" بمتوسط حسابي (2.97)، وانحراف معياري (1.164). وجاء بالمرتبة قبل الأخيرة الفقرة (11) والتي تنص على: "يؤدي تنزيل أي مبلغ دُفع خلال الفترة الضريبية باعتباره تبرعاً دون نفع شخصي لأي من الدوائر الحكومية أو المؤسسات الرسمية العامة أو المؤسسات العامة أو البلديات من الدخل الإجمالي إلى زيادة الإيرادات الضريبية"، بمتوسط حسابي (2.65)، وانحراف معياري (1.237). في حين جاء بالمرتبة الأخيرة الفقرة رقم (9) والتي تنص على يؤدي منح الإعفاءات الضريبة للمشاريع الأجنبية داخل البلد إلى زيادة التحصيلات الضريبية" بمتوسط حسابي (2.56)، وانحراف معياري (1.273).

الجدول رقم (11)

ملخص نتائج تحليل تباين الانحدار الخطي المتعدد للفرضية الفرعية الأولى

النموذج	R	R ²	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	0.126	0.016	0.013	0.69061

يظهر من الجدول رقم (11) أن معامل الارتباط المتعدد بين المتغيرات المستقلة (التشريعات الضريبية، التدقيق الضريبي، المحفزات الضريبية) في التحصيلات الضريبية والمتغير التابع (التحصيلات الضريبية)، حيث بلغ (R) (0.126)، وبلغ معامل التحديد (R²) (1.60%)، وتشير تلك النتائج إلى أن المتغيرات المستقلة فسرت (1.60%) في نسبة التباين في المتغير التابع. يبين الجدول رقم (12) تحليل تباين الانحدار المتعدد

الجدول رقم (12)

تحليل تباين الانحدار ANOVA

النموذج 1	Sum of Squares	d.f	Mean Square	F	Sig.
Regression	1.056	4	0.264	0.553	0.697
Residual	65.817	138	0.477		
Total	66.873	142			

يتضح من نتائج جدول رقم (12)، تقبل فرضية العدم وتقبل الفرضية البديلة التي تؤكد على عدم وجود أثر للعوامل المتعلقة بقانون ضريبة الدخل (التشريعات الضريبية، التدقيق الضريبي، المحفزات الضريبية) في تحصيلات الضريبة. لأن معنوية (Sig.) F وقيمتها (0.697) وهي أكبر من (0.05). لذلك يكون نموذج الانحدار غير ملائم لقياس العلاقة والأثر بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع،

كذلك يوضح الجدول رقم (13) نتيجة تحليل الانحدار

الجدول رقم (13)

نتيجة تحليل الانحدار (Coefficients) للفرضية

Sig*	T	Standardized	Unstandardized		معاملات الانحدار
		Coefficients	Std. Error	B	
		Beta.			
.000	17.029		.224	3.815	(Constant)
.806	-.246-	-.137-	.370	-.091-	التشريعات الضريبية
.975	-.032-	-.020-	.469	-.015-	التدقيق الضريبي
.638	-.472-	-.276-	.400	-.189-	المحفزات الضريبية
.778	.282	.432	1.169	.330	ضريبة الدخل

* ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$)

يبين الجدول رقم (13) أن المتغيرات المستقلة (التشريعات الضريبية، التدقيق الضريبي، المحفزات الضريبية) ليس لها تأثير في المتغير التابع (التحصيلات الضريبية، حيث ان جميع قيم (Sig) للعوامل ضريبة الدخل اكبر من 0.05 وهذا يدل على عدم وجود اثر للمتغير المستقل على المتغير التابع (4-4) اختبار فرضيات الدراسة:

– نتائج اختبار الفرضية الأولى والتي تنص على أنه: "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للتشريعات الضريبية المعدلة بموجب قانون ضريبة الدخل رقم 2014/34".

وللتأكد من تأثير التشريعات الضريبية في التحصيل الضريبي، تم إجراء اختبار (ت) للعينة الواحدة، والجدول الآتي يبين

ذلك:

جدول 14: نتائج اختبار (ت) للعينة الواحدة لاختبار الفرضية الأولى

قيمة الاختبار = 3						البعد
مستوى الدلالة	قيمة (T)	درجة الحرية	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العينة	
0.001	3.40	143	1.03358	3.2928	144	التشريعات الضريبية وأثرها على التحصيل الضريبي

يتبين من الجدول أعلاه، أن قيمة T المحسوبة عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) قد بلغت (3.40) في حين بلغت قيمة مستوى الدلالة (0.001) مما يعني رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة، والتي تنص على أنه: "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للتشريعات الضريبية المعدلة بموجب قانون ضريبة الدخل رقم 2014/34".

– نتائج اختبار الفرضية الثانية والتي تنص على أنه: "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للتدقيق الضريبي بموجب قانون ضريبة الدخل رقم 2014/34".

وللتأكد من تأثير التدقيق الضريبي في التحصيل الضريبي، تم إجراء اختبار (ت) للعينة الواحدة والجدول الآتي يبين ذلك:

جدول 15: نتائج اختبار (ت) للعينة الواحدة لاختبار الفرضية الثانية

قيمة الاختبار = 3						البعد
مستوى الدلالة	قيمة (T)	درجة الحرية	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العينة	
0.000	5.107	143	1.02820	3.4376	144	التدقيق الضريبي وأثره على التحصيل الضريبي

يتبين من الجدول أعلاه، أن قيمة T المحسوبة عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) قد بلغت (5.107) في حين بلغت قيمة مستوى الدلالة (0.000) مما يعني رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على أنه: "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للتدقيق الضريبي بموجب قانون ضريبة الدخل رقم 2014/34 على التحصيل الضريبي".

نتائج اختبار الفرضية الثالثة والتي تنص على أنه: "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للمحفزات الضريبية بموجب قانون ضريبة الدخل رقم 2014/34 التحصيل الضريبي".

وللتأكد من تأثير المحفزات الضريبية في التحصيل الضريبي، تم إجراء اختبار (ت) للعينة الواحدة والجدول الآتي يبين ذلك:

جدول 16: نتائج اختبار (ت) للعينة الواحدة لاختبار الفرضية الثالثة

قيمة الاختبار = 3						البعد
مستوى الدلالة	قيمة (T)	درجة الحرية	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العينة	
0.007	2.719	143	1.00591	3.2279	144	المحفزات الضريبية وأثرها على التحصيل الضريبي

يتبين من الجدول أعلاه، أن قيمة T المحسوبة عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) قد بلغت (2.719) في حين بلغت قيمة مستوى الدلالة (0.007) مما يعني رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على أنه "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للمحفزات الضريبية بموجب قانون ضريبه الدخل رقم 2014/34".

مناقشة النتائج والتوصيات
(1-5) نتائج الدراسة:

أشارت نتائج الدراسة إلى أن بُعد التدقيق الضريبي وأثره على التحصيل الضريبي جاء بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (3.44) وبدرجة متوسطة، وتعزى هذه النتائج إلى أن أفراد عينة الدراسة يرون أن قانون ضريبة الدخل رقم (34) لعام (2014) يحمل في طياته القوانين والتشريعات اللازمة لعمليات التحقيق في السجلات المحاسبية وفحص البيانات المالية، إلى جانب تضمن القوانين التي تضمن إعداد البيانات المحاسبية تبعاً لمبادئ المحاسبة المقبولة. من ناحية أخرى، يرى أفراد عينة الدراسة بأن التشريعات المتعلقة في التدقيق الضريبي في قانون ضريبة الدخل رقم (34) لعام (2014)، تنص على أن جميع المكلفين -سواءً أكانوا أشخاصاً طبيعيين أم معنويين، فإنهم يخضعون لعمليات التدقيق الضريبي للتأكد من صحة الوثائق والسجلات المحاسبية وموثوقيتها.

تلاه بُعد التشريعات الضريبية وأثرها على التحصيل الضريبي بمتوسط حسابي (3.29) وبدرجة متوسطة، وتفسر هذه النتيجة على أن أفراد عينة الدراسة يرون بأن قانون ضريبة الدخل رقم (34) لعام (2014) قد جسّد مفاهيم السياسة الضريبية في كافة القواعد القانونية التي تنظم آلية فرض الضرائب وكيفية، وتحديد الفئات الخاضعة لقانون ضريبة الدخل، إلى جانب تحديد الوعاء الضريبي والواقعة القانونية أو المالية، والمتمتع في هذا القانون يرى بأن المشرع قد اتخذ كافة الإجراءات لتحديد الجهات

الخاضعة لضريبة الدخل، ونسب هذه الضريبة بكل دقة ووضوح.

في حين جاء بُعد المحفزات الضريبية وأثرها على التحصيل الضريبي في المرتبة الأخيرة، بمتوسط حسابي بلغ (3.23) وبدرجة متوسطة، وتعزى هذه النتيجة إلى أن أفراد عينة الدراسة يرون بأن قانون ضريبة الدخل رقم (34) لعام (2014) لم يتضمن بشكل كافٍ الحوافز الضريبية التي تُعتبر إحدى أهم أدوات السياسة الضريبية، والتي من شأنها تحفيز الاستثمار والتشجيع على دفع الضريبة. كما أن هذا القانون لم يتضمن أهم أنواع الحوافز الضريبية كالإهلاك المعجل وتحويل الخسائر والمعدلات التمييزية ومنح الاستثمار.

علاوة على ذلك، أشارت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين كافة أبعاد الدراسة، والمتمثلة في (التشريعات الضريبية، والتدقيق الضريبي، والمحفزات الضريبية) وتعزى هذه النتائج إلى الأهمية التكميلية لكلٍ منها، ولاعتماد كلٍ بعد على الآخر، فمن غير الممكن أن يتم تشريع أية سياسة ضريبية دون التطرق وتخصيص بعضها للتدقيق الضريبي وتحديد آليته وصلاحيات المدقق، كذلك الأمر فيما يتعلق بالمحفزات الضريبية، إذ من الصعب عدم وضع أية حوافز ضريبية في أي تشريع ضريبي لدلالته على عدم عدالته، وضعف تشجيعه على الاستثمار.

علاوة على ذلك، فقد توصلت الدراسة إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للتشريعات الضريبية المعدلة بموجب قانون ضريبة الدخل رقم 2014/34 مع التحصيل الضريبي، وتعزى هذه النتيجة إلى أن التشريعات الضريبية وتحديد الجهات المكلفة بدفع الضريبة وقيمتها وإعداد الإقرارات الضريبية وإلزام المكلفين بدفعها خلال مدة زمنية محددة، وتشريع السياسات الضريبية اللازمة حول التهرب الضريبي وكيفية مكافحته، من شأنها المساهمة في تشجيع الأفراد على الالتزام بدفع ضريبة الدخل، وبالتالي يزيد التحصيل الضريبي، وتتفق هذه النتائج مع دراسة (النمر، 2017) التي أشارت إلى أن التغييرات في التشريعات الضريبية في الأردن تؤثر وبشكل إيجابي على إجمالي الإيرادات الضريبية، ودراسة (شخاترة، 2020) التي أظهرت أن المنظومة الضريبية لدائرة ضريبة الدخل والمبيعات متمثلة بالتشريعات الضريبية والتدقيق الضريبي تلعب دوراً كبيراً في تحسين كفاءة التحصيل الضريبي والحد من التهرب الضريبي.

فضلاً عن ذلك، توصلت الدراسة إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للتدقيق الضريبي المعدلة بموجب قانون ضريبه الدخل رقم 2014/34، مع التحصيل الضريبي، وتعزى هذه النتيجة إلى أن التدقيق الضريبي يساهم في التأكد من التزام المؤسسات بالقوانين الضريبية ومراقبة شروط معالجة المشاكل الضريبية، وتقييم قابلية المؤسسة على استخدام الإمكانات التي يقدمها المشرع الضريبي. من ناحية أخرى، يساهم التدقيق الضريبي في ضمان التوافق بين جميع التصرفات المالية للمكلفين والأنظمة والقوانين، واكتشاف الأخطاء ومعالجتها وإعداد الإحصائيات المطلوبة كنسب التهرب الوظيفي وإخاذ القرارات اللازمة بناءً عليها؛ مما يساهم في زيادة التحصيل الضريبي. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (عوض، 2018) التي أشارت إلى أن أساليب التدقيق الحديثة تؤثر وبشكل إيجابي على زيادة الإيرادات الضريبية.

إلى جانب ذلك، أشارت النتائج إلى وجود أثر ذي دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للمحفزات الضريبية المعدلة بموجب قانون ضريبه الدخل رقم 2014/34 مع التحصيل الضريبي، وتعزى هذه النتائج إلى أن المحفزات الضريبية تؤدي دوراً مهماً في توظيف الضرائب كسياسة تشجيع الأشخاص على تطبيق سلوك معين، مما يساعد في تحقيق أهداف الدولة، كما تشجع المحفزات الضريبية على جذب الاستثمار، مما يجعل المستثمر يفكر بتكرار تجربته الاستثمارية في الدولة من خلال تنفيذ مشاريع أخرى، تعود بالفائدة على جميع أفراد الدولة. إلى جانب ذلك، تُساهم المحفزات الضريبية في دعم الواردات من السلع الرأسمالية وتشجيع الصادرات لرفع احتياط الدولة من العملة الصعبة، مما يزيد من إيرادات الدولة؛ نتيجة لتنوع النشاط الاقتصادي فيها، كما تنعكس الآثار الإيجابية للمحفزات الضريبية على توليد العديد من فرص العمل وخفض معدلات البطالة، وتحقيق العدالة المجتمعية وتحسين مستوى المعيشة، وتتفق هذه النتائج مع دراسة (متولي وأحمد، 2017) التي أشارت إلى أن الحوافز الضريبية تُعتبر إحدى أهم وسائل التشريعات الضريبية المستخدمة لتشجيع الاستثمارات، وتختلف هذه النتيجة مع دراسة (البشيش، 2018) التي وجدت أن قانون ضريبة الدخل رقم (34) لعام (2014) لا يساهم بالفعل في تشجيع الاستثمارات والحوافز التشجيعية.

(5-2) التّوصيات:

تبعاً للنتائج التي تمّ التّوصل إليها، توصي الدراسة بما يلي:

- نشر الوعي الضريبي بين المواطنين وتنميته، وتوضيح أهميّة الالتزام بدفع الضرائب في مواعيدها المستحقة، وأثرها على إيرادات الدولة؛ ممّا ينعكس إيجاباً على تمويل المشاريع الخدمية المقدّمة لهم.
- الارتقاء بمستوى الخدمات الضريبية للوصول إلى خدمات ضريبية تتمتع بدرجة عالية من الجودة، تعتمد على العدالة والشفافية وتطوير الخدمات الضريبية وتبسيطها وتجديدها باستمرار.
- العمل على تطوير السياسات والتشريعات الضريبية التي تكفل وجود حوافز ضريبية من شأنها تعزيز وتشجيع الاستثمارات الخارجية والدّاخلية لما لها من انعكاسات إيجابية على الدولة والمجتمع.
- تطوير الكوادر الوظيفية في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات، وتزويدها بأحدث المهارات والخبرات والبرامج التدريبية والتطورات التكنولوجية لتسهيل الإجراءات وتوفير الوقت والجهد والتكلفة في تقديم الخدمات الضريبية

(5-3) اقتراحات الدراسات المستقبلية:

- دراسة أثر التشريعات الضريبية لقانون رقم (34) لعام (2014) على التهرب الضريبي.
- دراسة أثر التشريعات الضريبية لقانون رقم (34) لعام (2014) على تشجيع الاستثمارات.
- اثر الحوكمة الضريبية على الإيرادات الضريبية (دراسة حالة: دائرة ضريبة الدخل والمبيعات الأردنية)

المراجع

- المراجع العربية

- احمد، ربا وعلي، محمد ومحمد، نشوان.(2019). برنامج حساب ضريبة الدخل للموظفين باستخدام الفيجول بيسك وقاعدة البيانات الاكسس. مجلة الرافيدين للعلوم الحاسوب والرياضيات.13(1):53-67.
- احمد، ميسون وحمد، بشير. (2015). تقويم إجراءات الإقرار عن ضريبة الدخل للحد من التهرب الضريبي بحث تطبيقي في الهيئة العامة للضرائب. مجلة دراسات محاسبية ومالية. 10(30):144-170.
- اغا، نضال. (2019). مقارنة الإيرادات الضريبية والزكوية وفقاً لقانون ضريبة الدخل الفلسطيني رقم (17) لعام (2004) وقانون تنظيم الزكاة رقم (9) لعام (2008). رسالة ماجستير غير منشورة. الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين.
- أمين، كويدمي وعثمان، مداحي. (2020). دور التدقيق الجبائي في الحد من الخطر الجبائي في المؤسسة الاقتصادية. مجلة البشائر الاقتصادية. 6(2):280-296.
- البشيش، هشام. (2018). اثر قانون ضريبة الدخل رقم (34) لعام (2014) على الاستثمار في المملكة الأردنية الهاشمية. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الاسراء الخاصة، الأردن.
- عبدالعزیز، احمد. (2016). دور الإيرادات الضريبية كمصدر من مصادر التمويل لتنمية الاقتصادية. مجلة الدراسات العليا. 6(23):198-330.
- بني فضل، جميل. (2018). دور محكمة استئناف قضايا ضريبة الدخل الفلسطينية في تحقيق العدالة الضريبية. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.
- بني هاني، رشا. (2019). اثر تحرير التجارة الزراعية على الإيرادات الضريبية في الأردن للفترة 1990-2016. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة جرش، الأردن.
- بودرومة، فهد. (2018). تأثير تخطيط ضريبة الدخل على قيمة الشركة. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد العربي بن المهدي/ ام البواقي، الجزائر.
- بوفرح، امنية ودادة، دليلة. (2015). المداخلة حول اثر التحفيز الضريبية في تشجيع حجم الاستثمارات في الجزائر. الملتقى الوطني حول الجاذبية الضريبية ودورها في تشجيع الاستثمار. جامعة ام البواقي، الجزائر.

- تير، وينب. (2017). اثر الحوافز الضريبية على الاستثمار الاجنبي المباشر/ دراسة مقارنة بدول المغرب العربي./ رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة ام البواقي، الجزائر.
- الجبوري، بتول والعزاوي، راند. (2019). ضريبة الدخل ودورها في الإيرادات العامة في العراق: دراسة تحليلية للفترة (1990-2016). مجلة كلية التربية للنبات للعلوم الانسانية. (25)، 83-114.
- جرتلي، نجيبية. (2018). فعالية الرقابة الجبائية على التحصيل الضريبي. مذكرة ماستر غير منشورة. جامعة ام البواقي، الجزائر.
- جغام، محمد. (2020). دور الرقابة الجبائية في محاربة التهرب الجبائي. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة مسيلة، الجزائر
- جغلو، ثلجة. (2018). النموذج النظري لقرار التهرب من ضريبة الدخل. مجلة العلوم الانسانية. (50)، 277-289.
- حطيط، رنا. (2016). عدالة الضريبة على القيمة المضافة، ط.1، مكتبة زين الحقوقية والادبية.
- الحلاق، محمد. (2018). التشريع الضريبي. منشورات الجامعة الافتراضية السورية.
- الحمدي، نادية. (2017). اثر القوانين الضريبية على الإيرادات العامة في الأردن. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة عمان العربية، الأردن.
- الدخيل، احمد وكريم، نادية. (2016). الحوافز الضريبية وسيلة لدفع القطاع الخاص إلى توفير بيئة صديقة للعوق. مجلة جامعة تكريت للحقوق. العدد الخاص بالمؤتمر الدولي الأول (المؤتمر الوطني الرابع). 114-154.
- الرواي، احمد. (2019). اثر المحاسبة الرشيقة في تخطيط تكاليف الانتاج في الشركات الصناعيه المساهمة. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة ال البيت، الأردن.
- السعيد، أحلام. (2015). التدقيق الجبائي كوسيلة للحد من التهرب الضريبي. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة مسيلة، الجزائر.
- الشافعي، محمد. (2017). الطوابط القانونية والفنية للضريبة على الدخل: دراسة مقارنة وتطبيقية على دول مجلس التعاون الخليجي. ملحق خاص بالمؤتمر السنوي الرابع (القانون.. اداة للإصلاح والتطوير). (2)، 327-380.
- شخاترة، مأمون. (2020). اثر منظومة ضريبة الدخل والمبيعات في رفع كفاءة تحصيل الضرائب في الاردن. مجلة الجامعة الاسلامية للدراسات الاقتصادية والادارية. 28(1): 186-203.
- الشخانبية، محمد. (2015). اثر استخدام تكنولوجيا المعلومات المحاسبية على التحصيلات الضريبية في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات: دراسة ميدانية في دائرة ضريبة الدخل والمبيعات الأردنية. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة الاسراء الخاصة، الأردن.
- الشمبول، مها. (2019). الاثر المتوقع لقانون ضريبة الدخل رقم (38) لسنة (2018) على القوائم المالية في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان: دراسة مقارنة. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة ال البيت، الأردن.
- شيخ، كريمة. (2019). دور التدقيق الجبائي في الحد من ظاهرة الغش الضريبي. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة الجلاي بونعامة بيخميس مليانة، الجزائر.
- شيهب، بثينة والرزيق، ريماء. (2018). اثر ضريبة الدخل على حجم الاستثمار في المؤسسة. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة 8 مايو 1945، الجزائر
- صبري، جمال. (2017). ضريبة الدخل ودورها في الإيرادات العامة في الأردن. دراسة تحليلية للمدة (2004-2014). مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة. (52)، 333-354.
- صبري، جمال. (2015). ضريبة الدخل بالعراق ومعاملة المرأة المتزوجة المكلفة. مجلة دراسات محاسبية ومالية. 10(32): 242-252.
- طلحة، مختار وعدالة، العجال. (2018). الحوكمة ودورها في تحسين عملية التدقيق الجبائي. مجلة مجاميع المعرفة. (6)، 87-99.
- الظاهر، مفيد وطنبور، كايد وصباح، رشا وابو حلاوة، شادي والدويكات، انوار. (2019). اثر نظام الرقابة الداخلية في دوائر

ضريبة الدخل على إيرادات ضريبة الدخل من وجهة نظر العاملين في ضريبة الدخل. مجلة جامعة الخليل للبحوث. 89-56،(1)15.

عبدالرحمن، زينب وعبد، عبدالصاحب. (2016). المساهمة التمويلية للضرائب على شركات النفط الأجنبية في دعم الموازنة العامة للدولة: دراسة حالة لشركة نفط اجنبية في العراق. مجلة دراسات محاسبية ومالية. 11(37)، 48-22.

عبدالهادي، حنان. (2016). اثر التهرب الضريبي على الايرادات الضريبية. مجلة كلية الدراسات العليا، جامعة الامام الازهري. 2(3): 1-25.

عبود، انوار ومحمد، ميمونة. (2020). اهمية الافصاح المحاسبي في تحديد الدخل الخاضع للضريبة بطريقة التقدير الذاتي. مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية. 12(1)، 106-127.

علاونة، محمد. (2017). اثر التعديلات في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني رقم (8) لسنة (2011) على الخزينة العامة وكبار المكلفين. رسالة ماجستير غير مطروحة. جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.

علم، باهر. (2017). المالية العامة ومبادئ الاقتصاد المالي، مكتبة نهضة الشرق، عمان، الأردن.

علي، خديجة وعثمان، عصام. (2016). مدى تطبيق المبادئ المحاسبية في تقويم الأصول في الوحدات الحكومية. مجلة كلية الاقتصاد والعلوم الاقتصادية. المؤتمر العلمي الأول لطلاب كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية. 1-15.

عامرة، ياسر وزهواني، بن سالم وحاي، محمد. (2018). اثر الحوافز الضريبية على الاستثمار في الجزائر. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة حمة الخضر بالوادي، الجزائر.

عوض، اريج. (2018). مدى استخدام الدوائر الضريبية لاساليب التدقيق الحديثة واثار ذلك على زيادة الايرادات الضريبية. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.

عيساوي، عبدالقادر. (2016). الامتيازات الجبائية لتحفيز الاستثمار في الجزائر. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة ابي بكر بالقياد، الجزائر.

القضاة، مامون. (2016). مدى فاعلية منظومة ضريبة المبيعات في الأردن واثارها بحجم الايرادات. مجلة الجامعة الاسلامية للدراسات الاقتصادية. 24(1): 16-25.

القعيدة، فادي. (2016). اثر الانظمة المحاسبية على دعم قرارات مقدمي دائرة ضريبة الدخل والمبيعات الأردنية: دراسة ميدانية بالتطبيق على دائرة ضريبة الدخل والمبيعات الأردنية. اطروحة دكتوراة غير منشورة. جامعة ام درمان الاسلامية، السودان.

كمال، محمد وشياع، عبدالامير. (2016). استخدام تحليل الانحدار كاجراء تحليلي لفرض المساعدة في اتخاذ القرارات في التدقيق الضريبي. مجلة دراسات محاسبية ومالية. 11(35): 128-154.

متولي، عضام واحمد، صلاح. (2017). اثر الحوافز الضريبية على الاستثمار الاجنبي في مصر والدول العربية. الفكر المحاسبي. 21(2): 518-575.

المجلس الاقتصادي الاجتماعي الأردني. (2016). السياسة والادارة الضريبية في الأردن واثار قانون ضريبة الدخل رقم (34) لسنة (2014) على بعض القطاعات الاقتصادية.

محمد، عمرو. (2017). دور الدولة في تحقيق التنمية المستدامة في مصر في ظل التحديات السياسية والاقتصادية الراهنة. بحث مقدم للمؤتمر العلمي الثالث، جامعة الإسكندرية

معالي، سامح. (2015). معوقات التحصيل لدى الإدارة الضريبية في فلسطين من وجهة نظر موظفي الضرائب. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة النجاح الوطنية، فلسطين

مليح، يونس. (2019). الضمانات المصدرية للملزم اثناء مرحلة التحصيل الضريبي. مجلة الابحاث والدراسات القانونية. (13): 81-118.

مي، راضي. (2017). اثر التعديلات في قانون ضريبة الدخل رقم (34) لسنة 2014 على ربحية شركات المقاولات. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الاسراء الخاصة، الأردن.

- نشوان، اسكندر. (2017). استراتيجية مقترحة لتطوير منظومة ضريبة الدخل لدولة فلسطين: دراسة تحليلية. *مجلة جامعة الاقصى*. 21(1): 212-258.
- النمر، ايمان. (2017). اثر التغيير في التشريعات الضريبية على الايرادات الضريبية في الأردن. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة عمان العربية، الأردن.
- النواصرة، عبدالرحمن. (2019). اثر الايرادات الضريبية على نمو الناتج المحلي الاجمالي في الأردن للفترة من (1992-2017) رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة ال البيت، الأردن.
- الوادية، فادي. (2018). دور السياسة الضريبية الفلسطينية في جذب الاستثمار. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة الازهر في غزة، فلسطين.

— المراجع الأجنبية

- Alam, S. A., Inchauste, G., & Serajuddin, U. (2017). The Distributional Impact of Fiscal Policy in Jordan.
- Abdallah, A. A. J. (2017). The Conformity Level of Income Tax Accounting In Jordan with the Requirements of the International Accounting Standard IAS (12) in Terms of Taxable Temporary Differences' Recognition. **International Business Research**, 10(5).
- Al-Abbadi, H. A., & Abdul-Khaliq, S. (2017). The Causal Relationship between Sales Tax Revenue and Economic Growth in Jordan. **International Research Journal of Applied Finance**, 8(3), 170-177.
- Alasfour, F. (2019). Costs of distrust: The virtuous cycle of tax compliance in Jordan. **Journal of Business Ethics**, 155(1), 243-258.
- Alasfour, F., Samy, M., & Bampton, R. (2016). The determinants of tax morale and tax compliance: Evidence from Jordan. In *Advances in Taxation*. Emerald Group Publishing Limited.
- Alshir'ah, A. F., Abdul-Jabbar, H., & Samsudin, R. S. (2016). Determinants of sales tax compliance in small and medium enterprises in Jordan: A call for empirical research. *Small*, 10, 49.
- Arowoshegbe, A. O., Uniamikogbo, E., & Aigienohuwa, O. O. (2017). Tax revenue and economic growth of Nigeria. **Scholars journal of economics, business and management**, 4(10), 696-702.
- Arnold, B. J., Ault, H. J., & Cooper, G. (Eds.). (2019). Comparative income taxation: a structural analysis. **Kluwer Law International BV**.
- Basheer, M., Ahmad, A., & Hassan, S. (2019). Impact of economic and financial factors on tax revenue: Evidence from the Middle East countries. **Accounting**, 5(2), 53-60.
- Ewa, U. E., Adesola, W. A., & Essien, E. N. (2020). Impact of Tax Revenue on Economic Development in Nigeria. **International Business Research**, 13(6), 1-1.
- Mdanat, M. F., Shotar, M., Samawi, G., Mulot, J., Arabiyat, T. S., & Alzyadat, M. A. (2018). Tax structure and economic growth in Jordan, 1980-2015. **EuroMed Journal of Business**, 13(1), 102-127.
- Nwite, C. S. (2015). The implications of tax revenue on the economic development of Nigeria. **Issues in business management and economics**, 3(5), 74-80.
- Ojong, C. M., Anthony, O., & Arikpo, O. F. (2016). The impact of tax revenue on economic growth: Evidence from Nigeria. **IOSR Journal of economics and finance**, 7(1), 32-38.
- Son, T. T., & Cung, N. H. (2019). Individual Income Tax Revenue and Its Determinants: A Case Study in Vietnam. **Advances in Economics and Business**, 7(5), 185-193.